تمويل التعليم الجامعي والعالي
صيغه التقليدية والبديلة
دراسة نقدية تحليلية مع إشارات مقارنة

د. نورة خليفة تركي السبيعي
كلية التربية ـ قسم أصول التربية

* مقدمة :

زاد الاهتمام بالتعليم الجامعي والإنفاق عليه في معظم دول العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وترجع زيادة حجم الإنفاق الي التوسع المضطرد فيه ، إضافة الي التقدم التكنولوجي المستمر ورغبة الأمم في اللحاق به ، ولقد دعت الزيادة المضطردة في الأنفاق على التعليم العالي الإقتصاديين ورجال التربية الي التفكير في مدى عدالة هذا الإنفاق ، ومدى كفايته لتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المنشودة .

ولا تعد الزيادة في الإنفاق على التعليم العالى ظاهرة قاصرة على دولة معينة أو مجموعة من الدول ، بل هي ظاهرة عامة ، فقد كشف تقرير البنك الدولي [١] تزايد الإنفاق على التعليم العالي في كافة الدول ومن بينها الدول العربية ، فارتفعت النسبة المخصصة للإنفاق على التعليم الجامعي في كثير من البلدان خلال الفترة الواقعة بين ٨٠ - ١٩٨٧ . ففي اليابان ارتفعت من ٤٣ر٪ الي ٢ر١ ٪ والنمسا من ٧٠ر٪ الي ٩٧ر ٪ ، وهونج كونج من ٥٤ر٪ الي ٦٢ر ٪ وكوريا من ٧٨ر٪ الى ٨١ر٪ ، وهذه النسب لبلدان متفاوتة في التقدم الاقتصادي (اليابان والنمسا من الدول المتقدمة إقتصاديا ، هونج كونج وكوريا من الدول حديثة التصنيع ثم كينيا تعبر عن الوضع في الدول النامية) [٢] .

وإذا كانت زيادة الإنفاق على التعليم العالي هي ظاهرة عامة ، فان توفير المال اللازم للإنفاق على التعليم العالي يعد من أهم المشكلات التي تواجهها النظم التعليمية الحديثة ، لذلك اضطرت بعض الدول الى التخلي عن بعض مشاريعها التربوية أو تأجيلها للمستقبل ، وذلك نتيجة لإرتفاع تكاليف المشروعات التعليمية ، بما تتطلبه من مبان ومعدات ومعلمين وغيرها ، اضافة إلى أن قوة التيار العالمي المساند لإتجاهات الديموقراطية ومبادىء الرفاهية والعدالة الإجتماعية وحقوق الإنسان ، وما ترتب عليه من زيادة طموح الشعوب وارتفاع مستوى آمالها وتوقعاتها ، كل ذلك أدى إلى زيادة إهتمام الحكومات بتمويل العديد من مشروعات التنمية في الميادين المختلفة مماجعل ميدان التعليم في سباق مستمر مع غيره من الميادين من أجل الحصول على التمويل اللازم في ظل موارد الدولة المحدودة .

مشكلة الدراسة :

لقد نما الطلب على التربية نموا هائلا منذ الخمسينيات في البلدان المتقدمة ، وبعدها في معظم الدول النامية إلى حد الإنفجار في معظم الأحيان ، ولقد أسهمت العوامل الديموجرافية فضلا عن توسع طموحات الأسر ، إسهاما كبيرا في توسع التعليم العالى ، فشهدت اعداد المسجلين فيه ارتفاعا خارقا ، ولاسيما في العالم الثالث ، فبلغت أعداد الطلاب مستويات لم تبلغها من قبل، وكان النمو إنفجاريا في غالبية الدول النامية . ففي ثلاثين سنة من ١٩٥٥م - ١٩٨٦ م زادت أعداد الطلاب في أندونيسيا ٢٦ مرة و ٣٣ مرة في تايلند و٦٣ مرة في فنزويلا و٦٠ مرة في الكونغو و٨٧ مرة في مدغشقر و١٠٣ مرة في كينيا و١١٢ مرة في نيجيريا ، كذلك كانت الزيادة سريعة جدا في معظم الدول المتقدمة . ففي خلال الفترة نفسها ، زادت أعداد الطلاب ١٥ مرة في أسبانيا و ٩ر٧ مرات في السويد و ٩ر٤ مرة في النمسا و ٦ر٧ مرة في فرنسا غير أن النمو قد تباطأ أينما كان منذ نهاية السبعينات الا في الدول النامية التي أنشأت جامعات مفتوحة مثل أندونيسيا وكوريا وتايلند .

كذلك شهد التعليم الجامعي في الوطن العربي تطورا كبيرا ونموا ملحوظا على مستوى أغلب الأقطار العربية سواء من حيث النوع أو العدد ، فمن حيث النوع أضيفت كليات نوعية جديدة إلى كثير من الأقطار العربية مثل موريتانيا التي يعتبر التعليم الجامعي حديثا عليها ، والمغرب العربي الذي لم يكن لديه قبل بضع سنوات كليات جامعية لمهن التجارة ورجال الاعمال ، والعلوم الاجتماعية والسلوكية ، وكذلك الإتصال الجماهيري والسلوك ، وكذلك الحال بالنسبة للدول العربية الأخري من أمثلة سوريا والسعودية وقطر ولبنان التي ظهر بها أخيرا كليات للرياضيات وعلوم الحاسب الآلي ، وكليات الهندسة وتخطيط المدن [٣] .

أما من ناحية العدد ، فتشير دراسة لليونسكو والتي يوضحها جدول (١) إلى أن نسبة الملتحقين بمرحلة التعليم الجامعي في الدول العربية بلغ في عام ١٩٦٠ ٩ر٣ ٪ من هم في سن التعليم العالى (١٨ - ٢٣ سنة) إرتفعت إلى

٢٢٪ في عام ١٩٩٠ [٤] ، بل ويتوقع أن ترتفع النسبة إلى حوالى ٢٩ر٢ ٪ بحلول عام ٢٠٠٠ .

جدول (١)

اتجاهات وتطور معدلات الالتحاق في مؤسسات التعليم العالى في مناطق مختارة من العالم في الفترة مابين ١٩٦٠-٢٠٠٠

السنة	البلدان المتقدمة	البلدان النامية	افريقيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الدول العربية
١٩٦٠	١٥ر١	٧ر٥	١ر٩	٥ر٧	٣ر٩
١٩٧٠	٢٧ر٢	١٠ر١	٤ر٢	١١ر٦	٨ر٦
١٩٧٥	٣٠ر٠	١٣ر٦	٦ر١	١٨ر٩	١٣ر٠
١٩٨٠	٣٠ر٨	١٥ر٦	٨ر٨	٢٣ر٦	١٦ر٦
١٩٨٥	٣٢ر٨	١٤ر٣	١٠ر٦	٢٣ر٨	١٩ر٦
١٩٩٠	٣٧ر٩	١٦ر٤	١٢ر٧	٢٧ر٢	٢٢ر٠
١٩٩٥	٣٨ر٣	١٨ر١	١٧ر٤	٣٢ر٧	٢٧ر٠
٢٠٠٠	٤٠ر٤	١٩ر٣	١٨ر٦	٣٥ر٣	٢٩ر٢

ويكشف جدول (١) عن أن :

١ - متوسط نسبة الزيادة السنوية في عدد الطلاب بالتعليم العالى يصل إلى ٦٢٪ في الدول المتقدمة و٣٠٪ في الدول النامية و٤٢٪ في أفريقيا و٧٤٪ في أمريكا اللاتينية و٦٣٪ في الدول العربية [*] ومعنى هذا أنه باستثناء دول أمريكا اللاتينية ، فإن متوسط الزيادة السنوية في عدد طلاب التعليم العالى في الدول العربية يفوق مثيله في كافة الدول الأخري ، بل أنه يزيد عن ضعف المتوسط للدول النامية ككل .

(*) تم حساب متوسط معدل النمو السنوى لإعداد الطلاب كالتالى :

$$\frac{\text{عدد الطلاب المتوقعين عام ٢٠٠٠ - عدد الطلاب فى عام ١٩٦٠م}}{\text{١٩٦٠ - ٢٠٠٠}} \times ١٠٠$$

٢ - في عام ٢٠٠٠ يتوقع أن يبلغ عدد طلاب التعليم العالي في الدول العربية ٥ر٧ ضعف تقريبا ما كان عليه عام ١٩٦٠ ، وذلك مقابل ٢ر٧ ضعف تقريبا في الدول المتقدمة ، ٦ر٢ ضعف تقريبا في الدول النامية ، ٨ر٩ ضعف تقريبا في أفريقيا و ٢ر٦ ضعف تقريباً أمريكا اللاتينية والكاريبي (*) .

وهذا الإقبال على الإلتحاق بالتعليم العالى والذي يصوره الجدول السابق يمثل تطورا ملحوظا في الإهتمام بهذه المرحلة من التعليم ، واستمرار إتساع حجم المجتمع الطلابي في مؤسسات التعليم الجامعي على مدي السنين القادمة سيشكل ضغطا إجتماعيا على الحكومات لتوفير المزيد من الفرص التعليمية لإستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة ، وهو ما يؤدي بدوره إلى تكوين ضغط إقتصادي لتوفير مايلزم من موارد مالية إضافية لتمويل الزيادة المتوقعة للإنفاق على التعليم العالى ، والتي تأخذ إتجاهين : الإتجاه الأول ، يظهر في التوسع في البنية التحتية في التعليم الجامعي ، الأمر الذي يترتب عليه تزايد في الإنفاق الرأسمالى ، أي زيادة عدد مؤسسات التعليم الجامعي وتوسيع المرافق المختلفة لإستيعاب أعداد أكبر من الطلاب. أما الإتجاه الثاني ، فيتمثل في زيادة الإنفاق على الخدمات المساعدة والأجهزة الإدارية ونفقات التسيير وازدياد أعداد الهيئات التدريسية للحفاظ على مستوى التعليم وعدم المخاطرة بالنوعية .

وقد تطلب هذا التوسع الكمي في التعليم الجامعي زيادة في ميزانيات هذا القطاع وتكلفته ، وقد بلغ مجموع كلفة التعليم الجامعي للدول العربية في سنة ١٩٨٠ (مقدره بقيمة الدولار لعام ١٩٧٧) ما يقارب ٢ر١ بليون دولار ، إرتفع في عام ١٩٩٠ إلى ٦ر٢ بليون دولار ، ومن المتوقع أن يصل مجموع الإنفاق على هذا القطاع في نهاية القرن حوالى ٢ر٥ بليون دولار (بأسعار عام

(*) تم حساب معدل النمو لإعداد الطلاب كالتالى :
عدد الطلاب المتوقعين عام ٢٠٠٠
عدد الطلاب في عام ١٩٦٠

١٩٧٧)، أي بزيادة قدرها ٢ر٦ بليون دولار من اجمالى الإنفاق عام ١٩٩٠)[٥]

وهذا ما يوضحه جدول (٢)

جدول (٢)

اتجاهات وتطور الإنفاق على التعليم العالى بالنسبة إلى إجمالى الإنفاق على التعليم في الدول العربية خلال الفترة ما بين ١٩٧٠-٢٠٠٠ (مليون دولار)

السنة	اجمالى الإنفاق على التعليم	الإنفاق على التعليم العالى	نسبة الإنفاق على التعليم العالى من اجمالي الإنفاق على التعليم
١٩٧٠	٤٢٠٠	٣١٠	٧ر٤
١٩٨٠	٩٠٠٠	١٢٠٠	١٣ر٤
١٩٩٠	١٣٨٠٠	٢٦٠٠	١٨ر٨
٢٠٠٠	١٩٨٠٠	٥٢٠٠	٢٦ر٣

ونستنتج من هذا الجدول أن :

١ - الإنفاق على التعليم العالى في الدول العربية قد بلغ في عام ١٩٩٠ حوالى ٨ر٤ ضعف ما كان عليه في عام ١٩٧٠ ، غير أنه من المتوقع أن يبلغ مستوي الإنفاق عام ٢٠٠٠ أكثر من ١٦ ضعف ما كان عليه عام ١٩٧٠ .

٢ - بلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية في الإنفاق بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٩٠ حوالى ٥٧ ٪ ، بينما يتوقع أن تصل نسبة الزيادة السنوية من ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ الي ٦٣٪ ، ومن عام ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ يتوقع أن تصل الزيادة السنوية الى ٧٥ ٪ .

وتؤكد المؤشرات الحالية أن غالبية الدول العربية قد وصلت الى السقف في المخصصات المالية لهذا القطاع ، ومن الصعوبة زيادة هذه المخصصات نظرا للصعوبات الإقتصادية والمالية التي تعاني منها هذه الدول ، باستثناء بعض الدول المنتجة للنفط ، وبالتالى فإنها تواجه حاليا مشكلات في تمويل نظم

التعليم الجامعي [٦] هذا مع ملاحظة أن الدول العربية لا زالت تطمح الى بناء نظم سياسية متطورة وستستمر احتياجاتها من القوي العاملة المدربة رفيعة الأعداد بالازدياد ، ومن ثم سوف تزداد الحاجة للبحث عن مصادر جديدة لتمويل برامج التعليم الجامعي .

هدف الدراسة :

على ضوء ما سبق يمكن أن نلخص هدف الدراسة في التعرف على معدل نمو الإنفاق على التعليم الجامعي في الدول العربية ، وكذلك تحديد المصادر والصيغ التمويلية التقليدية والبديلة في الدول العربية .

أهمية الدراسة :

إحتلت دراسة الموضوعات المتعلقة بالتمويل وخاصة التي تتعلق بالمصادر أو الصيغ التي تكفل فاعلية أكثر للنظام التعليمي جانبا كبيرا من إهتمام المعنيين باقتصاديات التعليم قديما وحديثا .

فالتمويل يلعب دورا إيجابيا أو معوقا في مدى أداء النظام التعليمي لوظائفه الإجتماعية والتعليمية ، إستنادا الى طبيعة النظام التمويلي المعتمد في التعليم ، اذ يمكن أن يلعب التمويل دورا إيجابيا في حالة تجاوب طبيعته وأسلوبه في النظام التعليمي مع متطلبات الحاجة الإجتماعية الى توفير القوى البشرية الضرورية اللازمة ، ويظهر هذا التجاوب عندما يلعب التمويل دورا نشطا في تذليل الصعوبات المالية التي تواجه مؤسسات التعليم أو الأفراد المتعلمين ، وقد يلعب دورا معوقا في حالة عدم مرونة النظام التمويلي أو عدم امكانيته في تذليل تلك الصعوبات المالية . وتكمن أهمية التمويل في علاقته بالنفقات التعليمية ، ومن ثم التأثير الذي يتركه في الناتج التعليمي من حيث الكمية أو من حيث نوعية النتائج التعليمية فالتمويل يؤثر على النفقات التعليمية من حيث تحكمه في حجم الموارد المالية التي يتم توفيرها للتعليم كما يؤثر أيضا في المخرجات التعليمية . فعدد الخريجين ونوعية تعلمهم ستعتمدان بدرجة كبيرة على مدى الامكانيات المالية التي تم توفيرها للنظام التعليمى .

كما أن لدراسة الإنفاق على التعليم أهمية خاصة ، إذ أن تطور الإنفاق في قطاع معين يستتبع تطور كثير من القطاعات الأخرى ، فالأنفاق على التعليم يمثل حلقة في سلسلة يحدد إطارها مستوي التنمية الإقتصادية والإجتماعية الذي يمكن تحقيقه ، كذلك فإن ضخامة حجم الإنفاق السنوي على التعليم العالى ومايمثله من أعباء كبيرة على الموازنة العامة للدولة ، من شأنه أن يدعو الى تنمية مصادر تمويل بديلة فالاقتصاد على الموارد التي تخصصها الحكومة للتعليم ربما لا يكون كافيا للحاق بركب التقدم وتحقيق أهداف التنمية ، هذا فضلا عن أن توفر مصادر مالية خاصة بالجامعات يعتبر من أقوى الضمانات لحريتها وإستقلالها ، والذي يؤدي بالتالى الى توفير المناخ الصحيح المناسب للعمل والإنتاج ، والدليل على ذلك أن قلة الموارد المالية المتاحة للجامعات الأهلية شكلت صعوبات هامة ، مثل عدم القدرة على إجتذاب عناصر جيدة من هيئة التدريس على نفس مستوي أساتذة الجامعات الحكومية ، مما يدفعها الى تلقي مساعدات مالية من الهيئات أو من الدول مما يحد من إستقلالها ، ومع أن التمويل الحكومي أصبح ضرورة الا أن هناك تخوفا دائما من تسلط الحكومة على الجامعة من خلال الأموال التي تقدمها لها .

ولما كان نمط الإنفاق على التعليم العالى في أغلب الدول النامية يعتمد على المصادر الحكومية ، ولما كان اقتصاد هذه الدول يعاني في الوقت الحاضر من الكساد وتثقل كاهله أعباء الديون الأجنبية ، اضافة الى أن هذه الدول تعاني من زيادة الطلب الإجتماعي على التعليم العالى ومن الزيادة السكانية ، كما أنها تعاني نقصا في القوي العاملة الفنية ذات التعليم العالى ، فأنه في ضوء هذا كله لا يمكن الإستمرار في نظم التمويل الحالية ، حيث أن المتاح من الموارد لم يعد كافيا ومناسبا للصرف على الأعداد الملتحقة من الطلاب ، ومن ثم فإن التوسع الكمي في ضوء محدودية الموارد المتاحة سوف يؤثر على نوعية التعليم العالى في هذه الدول النامية تأثيرا سلبيا ، وستنخفض معدلات الأداء وكفاءة المخرجات بسبب ضعف كفاية التمويل ، وهكذا فإن الجمع بين ديموقراطية التعليم (الفرص الكمية) وجودته النوعية (القدرة العطائية) في ظل

نمط تمويلي أحادي البعد يعتمد على مصدر واحد هو المصدر الحكومي يبدو من الأمور الصعبة إن لم يكن من الأهداف المستحيلة أو بعيدة المنال [٧] .

إضافة الى أن الموضوع ذو أهمية بالنسبة لرجال الإقتصاد وواضعي السياسة العليا بالدولة ، والذين يهمهم التأكد من أن الأموال المخصصة للتعليم تكفي لتوفيرالإحتياجات من القوي العاملة والمدربة اللازمة لتحقيق خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية وكذلك الحال بالنسبة لرجال التربية والتعليم ، إذ أن مثل هذه الدراسات تفتح أمامهم آفاقا لمصادر تمويل بديلة تحقق لهم تنفيذ الخطط التي يأملون فيها .

وسنتناول فيما يلي حجم الإنفاق على التعليم الجامعي في الدول العربية ، ثم مناقشة الصيغ التمويلية للتعليم العالى والشائعة في بعض الدول مع عرض لإيجابيات وسلبيات كل صيغة (أو بديل) ومدي تطبيقها في الدول العربية .

أولا : حجم الإنفاق على التعليم الجامعى في الدول العربية :

لم تستطع العديد من الدول العربية بإستثناء بعض الدول المنتجة للنفط، الإستجابة الى الضغوط التي يتطلبها التوسع الهائل والحاصل في التعليم الجامعي ، بدون التضحية بمستوي جودة العملية التعليمية فنفقات التعليم فى تلك الدول قد وصلت الى مستوى صعب عليها أن تضيف اليه المزيد . ولا تقتصر أزمة التمويل في التعليم العالى على الدول العربية فقط ، ففي البداية شهدت الميزانيات العامة للتربية على مستوى العالم ارتفاعا شديدا ، وزاد النصيب الذي تخصصه السلطات العامة للتربية من الناتج المحلي الإجمالى بسرعة كبيرة خلال الستينات ، ففي المتوسط ارتفعت النفقات التربوية أكثر من ضعف ارتفاع الناتج المحلي الإجمالى خلال النصف الأول من العقد واستمر هذا الإرتفاع فيما بعد رغم بعض التراجع النسبي ، بحيث فاق معدله خلال النصف الثاني من العقد ضعف ما كان عليه خلال النصف الأول . وعلى الرغم من بعض علامات الإستقرار الظاهرة خلال السبعينات ، استمر النمو في النفقات التربوية من حيث نصيبها في الناتج المحلي الاجمالى في معظم دول العالم ، وفي منتصف السبعينات وبداية الثمانينات حدث انعكاس واضح في الإتجاه

تحت وطأة الظروف الإقتصادية غير المواتية ، فبدأت العديد من الدول الصناعية في ضغط مصروفاتها الحكومية في مجال التعليم العالى ، وذلك إما بتجميد حجم ونسبة المخصصات لهذا القطاع أو تخفيضها ، ونتيجة لذلك أجبرت بعض معاهد التعليم على وضع قيود على خططها الطموحة التي ترمي الى إدخال برامج وأنشطة جديدة ، أو التي ترمي الى تطوير برامجها الحالية ، بل وقد اضطرت في بعض الأحيان الى إلغاء أو تجميد بعض البرامج .

وعند دراسة الإنفاق على التعليم هناك طريقتان تستخدمان في عقد المقارنات بين الدول :

أ - نسبة ما ينفق الى مجموع النشاط الإقتصادي كما يبينه الدخل القومى الإجمالىGNP .

ب - تكلفة الطالب وهي تشير الى درجة المشاركة في النشاط التعليمي منسوبة الى العدد الكلي للسكان أو لفئة عمرية معينة .

فالطريقة الأولي تشير الى نصيب التعليم من الدخل القومي ، ولكنها لا تشير الى حجم الإستفادة من الخدمة التعليمية ، كما لاتشير الى أن هذه النسبة المخصصة للتعليم هى دالة على عدد الطلاب الملتحقين ، وبينما تهتم الطريقة الثانية بحجم المشاركة وتباينها ، الا انها لا تعكس الجهد الإقتصادي النسبي الموجه للتعليم ، ولهذا تستخدم الطريقتان معا عند عقد المقارنات بين الدول المختلفة [٨] . الا انه يجب الحذر منذ البداية أن زيادة حجم الإنفاق وتزايد تكلفة التعليم العالى ، لا يصاحبها بالضرورة تطوير للنوعية أو تحسين للأداء ، أو زيادة في كفاءة المخرجات ، مساوية للتكلفة الزائدة ، لأن هناك عوامل من خارج بيئة النظام التعليمى تتسبب في زيادة كلفته ، ومن بين تلك العوامل ، ارتفاع الأسعار والأجور ، والتضخم ، وتسارع معدلات التغير والتطور التكنولوجي ، كما أن موارد المجتمع تظل عاملا حاكما في تحديد حجم الإنفاق على التعليم ، هذا الى جانب تأثير توجهات التنمية في المجتمع وموقع التعليم منها ، وحجم الفرص الإستثمارية المتاحة للتعليم في مراحله المختلفة منسوبا للفئات العمرية المقابلة لكل مرحلة .

فعلى مستوي العالم تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في الإنفاق على التعليم العالى بالنسبة للدخل الإجمالى اذ يمثل هذا الإنفاق نسبة ٤ر٢٪ من إجمالى الدخل القومي ، تليها فنزويلا ٢ر٢٪ ثم كندا ٢٪[٩]. أما بالنسبة للدول العربية فإن الجدول (٣) يوضح نسب الإنفاق على التعليم العالى في بعض منها [١٠] .

جدول (٣)

الإنفاق على التعليم العالى بالنسبة للتعليم العام والإنفاق الحكومى والناتج القومي الإجمالى في بعض الدول العربية (بالمليون دولار)

الدولة	الناتج القومي الإجمالي	نسبة الإنفاق على التعليم الى الناتج القومي	نسبة الإنفاق الجاري على التعليم العالي الى الناتج القومي	جملة الإنفاق الحكومي	نسبة الإنفاق على التعليم الى الإنفاق الحكومي	نسبة الإنفاق الجاري على التعليم العالي الى الانفاق الحكومي	نسبة الإنفاق على التعليم العالي الى التعليم
مصر (١٩٨٧م)	٣٩٤٩٩٧٧	١ر٥	١ر٦	..	..	..	٣٢ر٧
المغرب (١٩٨٧م)	١٥٢٠٩٧٧٢٠	٧ر٣	١ر٠	٤٣٥٤١٧٠١	٢٥ر٥	٣ر٥	١٨ر٩
السودان (١٩٨٠م)	٢٢٢٦٢٥٠	٨ر٤	١ر٦	٢٠٥٥٠٠٠	٩ر١	١ر٧	٢٠ر٧
تونس (١٩٨٦م)	٦٦٨٢٤٦٠ر٣	٦ر٣	١ر٠٣	٢٨٤٤٥٦٠ر٨	١٤ر٨	٢ر٤	١٨ر٢
اليمن الشمالي (١٩٨٦م)	١٠٠١٩٢٠٠	٢ر٥	٠٠٢ر	١٠٦٥٨٧٢٣	١٤ر٦	١ر٥	٧ر٢
العراق (١٩٨٥م)	١٤٤٩٧٩٤٧	٣ر٨	٠٠ر	٨٤٧٥٧٢٣	٦ر٥	..	٢٥ر٠
الاردن	١٣٨٦١٠٩	٤ر٨	٢ر	١٠٠٣١٠٥ر٢	٧ر٦	٢٨ر	٤ر٠
الكويت	٦٩٦١٢٥٤ر٥	٥ر٥	٦٦ر	٣١٦٤٢٠٦ر٦	١٢ر١	١ر٤٦	١٢ر٧
سوريا	١٦٤٨١٤٤٨٠	١ر٣	٧٦ر	..	..	..	٢٧ر٧

يلاحظ من الجدول السابق أن جمهورية مصر العربية هى أكثر الدول العربية إنفاقا على التعليم العالى من مجموع قطاع التعليم بصفة عامة (٣٢ر٧٪) وتليها الجمهورية السورية ، أما أقل الدول العربية إنفاقا على هذا القطاع من التعليم فهي الاردن ، وكذلك الوضع الخاص بنسبة الإنفاق على التعليم العالى الى الناتج القومي الذي بلغ أقصاه (١ر٦٪) في كل من مصر والسودان وبلغ أدناه (٠٠٢ر٪) في اليمن الشمالى ، أما بالنسبة للإنفاق على التعليم العالى مقارنا بالإنفاق الحكومى فإن المغرب تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للدول العربية (٣ر٥٪) من جملة الإنفاق الحكومى .

وفى دول الخليج العربية رافق الزيادة في اعداد الطلبة في التعليم العام

والعالى ، زيادة في الإنفاق ، حيث بلغت النسبة المئوية للإنفاق على التعليم العالى من مجموع الإنفاق على التعليم في كافة المستويات كالتالى ، ٣ر٧٪ في عام ١٩٧٠م ، ٤ر١٣٪ فى عام ١٩٨٠م ، ويتوقع أن ترتفع النسبة عام ٢٠٠٠ الى ٤ر٢٦٪ قياسا على زيادةاعداد الطلبة والإرتفاع في النسب السابقة (١١) .

وتكشف العديد من الدراسات أن أزمة التمويل في مجال التعليم العالى تعود في جانب منها الى تراجع الدعم الحكومي ، إضافة الى التزايد الكبير في أعداد الطلاب ، وإرتفاع تكلفة الطالب الجامعى ، وكذلك زيادة الموارد المطلوبة للبحوث والتوسع في الدراسات العليا ، ثم الإستخدام غير الفعال للموارد في مؤسسات التعليم العالى ، وهو ما سوف نعرض له بشىء من التفصيل .

تراجع الدعم الحكومى لقطاع التعليم الجامعى :

يكشف جدول (٤) عن حصة الإنفاق العام على التعليم الجامعى من الميزانية العامة لبعض الدول بين عامى ٧٥ - ١٩٨٩ (١٢)

جدول (٤)

نسبة الإنفاق على التعليم العالى من الميزانية العامة لبعض الدول فيما بين عامى ١٩٧٥ - ١٩٨٩م (*)

الدولة	١٩٧٥	١٩٨٩	الدولة	١٩٧٥	١٩٨٩
كندا	٦ر٧	٧ر٠	تايلند	٢١ر٠	٦ر٦
كوبا	٧ر٥	٦ر٦	النمسا	٨ر٥	٧ر٦
الدومنيكان	٣ر١٤	١٠ر٠	الدانمارك	١٥ر٢	١٣ر٠
جامايكا	١٦ر٠	٩ر١٢	المانيا الاتحادية	١٠ر٧	٨ر٨
امريكا	٣ر٢١	٢١ر٠	اليونان	٨ر٠	٦ر١
الاكوادور	٩ر٢٥	١ر١٩	ايطاليا	٩ر٤	٨ر٣
قبرص	٣ر٢٤	٧ر١١	السويد	١٣ر٤	١٣ر١
هونج كونج	٧ر٢٠	٩ر١٥	سويسرا	١٩ر٤	١٨ر٨
الهند	٦ر٨	٥ر٨	استراليا	١٤ر٨	١٢ر٥
اليابان	٤ر٢٢	٢ر١٦	نيوزيلاندا	٦ر١	٥ر٩
سيريلانكا	١ر١٠	٨ر٧	انجولا	١٠ر٨	١٠ر٧
الجزائر	٢٣	٢٧	غانا	٢١ر٥	٢٣ر٤
ليبيا	٥ر١٤	٨ر٢٠	تونس	١٦ر٤	١٤ر٨
الاردن	١ر٨	٦ر٧	الكويت	١٠	١٢ر١
عمان	٩ر١	٤ر١٢	السعودية	١١ر٧	١٦ر٢
سوريا	٨ر٧	١ر١٣	الكاميرون	٣١ر٣	١٨ر٧

(*) لم تتوفر بيانات مماثلة لبقية الدول العربية .

نلاحظ من الجدول (٤) حدوث إنخفاض فى نسبة الإنفاق على التعليم الجامعى على مستوى العديد من الدول ، ومن بينها بعض الدول العربية (الاردن ، تونس) بينما ظلت نسبة الإنفاق ثابتة دون زيادة في بعض الدول (الولايات المتحدة ، كندا ، السويد) . أما الدول العربية التى يظهر أن نسبة إنفاقها على التعليم الجامعى مرتفعة . فإن هذا ليس دليلا على التحسن فى الخدمة التعليمية لأسباب منها :

١ - ان إفتراض أى معدل متواضع للتضخم وعلى مدى ١٤ سنة (من ٧٥ حتي١٩٨٩م) من شأنه أن يستهلك الزيادة النقدية في الإنفاق . وبالتالى يمكن القول بأن معدلات الزيادة لكل من الجزائر والكويت والسعودية وسوريا هى زيادة غير حقيقية . وبالنسبة لدولة قطر التي لم يظهرها تقرير اليونسكو ، فيوضح ملحق (١) تطور الإنفاق على التعليم الجامعى حسب الأبواب المختلفة للموازنة ، والتي يتضح منها أنه حتي بالنسبة للرواتب والأجور والمصروفات الجارية هناك تناقص واضح في بعض السنوات ، بل إن المصروفات الجارية كانت أعلى كثيرا قبل عام ١٩٨٣ مقارنة بالسنوات اللاحقة لها .

٢ - الأرقام التي يعكسها الجدول تتجاهل الزيادة في عدد الطلاب فمثلا الزيادة الكبيرة في الإنفاق على التعليم العالى في سلطنة عمان لا تمثل إضافة صافية لجودة التعليم العالى بقدر ما يعكس تحولا مرحليا نتيجة لافتتاح عدد من الكليات .

٣ - لو أخذ في الحسبان نسبة الإنفاق الى عدد الطلاب الملتحقين في التعليم العالى خلال الفترة من (٧٥ - ١٩٨٩م) فقد يتضح إنخفاض المخصصات المالية للطالب الواحد ، والمثال على ذلك دولة قطر ، فكما سنشير انخفضت المخصصات المالية للطالب الواحد من ٤١ر٤٩٨ ريال قطري (١١ر٣٦٨ دولار تقريبا) عام ١٩٨٦/٨٥م الى ٣٥ر٠١٢ ريال قطرى (٩٥٩٢ درلار تقريبا) عام ١٩٨٨/٨٧ . كذلك يكشف ملحق (١) على أن الزيادة في المصروفات خاصة في المرتبات والإجور

والمصروفات الجارية لجامعة قطر ، لا تتناسب مع الزيادة فى عدد الطلاب في الكثير من السنوات ، وهذا أمر لافت للنظر .

٤ - عدم وجود مؤشرات تقريرية تدل على تحسين نوعية التعليم العالى .

التزايد الكبير في أعداد الطلاب :

ارتفع عدد طلاب التعليم العالى في العالم بأسره من ٠٠٠ر٣١٧ر٦ طالب في عام ١٩٥٠م الى ٠٠٠ر٠٦٥ر٢٦ طالب في عام ١٩٧٠م ، أي بزيادة قدرها ٣١٣ ٪ فى غضون عشرين سنة ، وخلال عقد الستينات تضاعف العدد ثلاث مرات في الدول النامية ، وكانت معظم الزيادة فى آسيا وأمريكا اللاتينية ، بينما كان نصيب افريقيا صغيرا وهامشيا . [١٣] ويوضح جدول (٥) التغير فى نسبة الطلاب في التعليم العالى فى العالم ككل فيما بين عامى ١٩٧٥م ، ١٩٨٩م [١٤] .

جدول ٥

أعداد المسجلين من الطلاب في التعليم العالى في الدول المختلفة بالنسبة لأعداد الطلاب في مراحل التعليم المختلفة فيما بين ١٩٧٥م - ٩٨٩م

المنطقة	عدد الطلاب				معدل الزيادة في إعداد الطلاب
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩
العالم كله	٥ر٢	٥ر٦	٦ر٠	٦ر٣	٦ر٤	٨ر٦
افريقيا	١ر٧	١ر٩	٢ر٣	٢ر٤	٢ر٥	٥ر٧
امريكا	٥ر١١	١٢ر٢	١٢ر٨	١٣ر٢	١٣ر٤	١٣ر٦
اسيا	٢ر٤	٢ر٩	٣ر٢	٣ر٥	٣ر٧	٩ر٣
اوربا (متضمنة الاتحاد السوفيتي سابقا)	٨ر٧	٩ر٧	١٠ر٤	١١ر٠	١١ر٣	١٨ر٦
الدول العربية	٣ر٩	٤ر٨	٥	٥ر١	٥ر٢	٩ر٣
الدول المتقدمة	١١ر٧	١٣ر٠	١٣ر٧	١٤ر٥	١٤ر٩	٢٢ر٩
الدول النامية	٢ر٤	٢ر٩	٣ر٤	٣ر٦	٣ر٧	٩ر٣
افريقيا (ماعدا الدول العربية)	٦ر٠	٧ر٠	١ر٠	١ر١	١ر٢	٤ر٣
اسيا (ماعدا الدول العربية)	٢ر٤	٢ر٩	٣ر٢	٣ر٥	٣ر٦	٨ر٦
امريكا الشمالية	١٩ر٠	٢١ر٩	٢٣ر٠	٢٣ر٦	٢٣ر٩	٣٥
امريكا اللاتينية والكاريبي	٥ر٠	٥ر٦	٦ر٦	٦ر٩	٧ر٠	١٤ر٣

يتضح من الجدول (٥) أن :

١ - نسبة المسجلين في التعليم العالى فى الدول العربية قد ارتفعت من ٩ر٣٪ عام ١٩٧٥م الى ٢ر٥٪ عام ١٩٨٩م .

٢ - أن متوسط معدل النمو في دول العالم العربي (٣ر٩٪) وهو أعلى من متوسط النمو في العالم كل (٦ر٨٪) ، وأعلى كذلك من العديد من الدول خاصة القارات التي تنتمي اليها الدول العربية ، وهي آسيا (٦ر٨٪) ، وأفريقيا (٣ر٤٪) على أن يؤخذ في الحسبان أن معدل النمو في الدول العربية لا يكشف عن حقيقة الأوضاع داخل كل دولة على حده ، ففى دولة قطر على سبيل المثال ، يظهر ملحق (١) تطورا سريعا في الفترة من ٧٣ - ١٩٨٨م ، وفي سلطنة عمان كذلك تبدو الطفرة أكبر ، ذلك أن الجامعة بها أفتتحت في منتصف الثمانينات بعدد محدود من الكليات ثم أخذت فى الازدياد .

وقد تراوحت نسب المسجلين فى التعليم العالى في الدول العربية ما بين ٢ - ٢٣ ٪ في مختلف الدول (الاردن ٢٣٪ ، مصر ١٥٪ ، ومن ٥ - ٧٪ في كل من المغرب والعراق والسعودية والجزائر وتونس والامارات ، ومن ٢ -٣ ٪ في اليمن الجنوبى والسودان وموريتانيا والصومال وعمان ، أما في الكويت وليبيا فقد تراوحت حول المعدل العام للدول العربية وهو ٣ر٩ ٪ [١٥] .

كذلك يوضح الجدول (٦) اعداد ونسب الطلبة المقيدين في التعليم العالى فى دول الخليج العربية [١٦] .

جدول (٦)

اعداد ونسب طلاب التعليم العالى في دول الخليج العربية حتي عام ٢٠٠٠

الدولة	النسب المئوية للمسجلين في التعليم العالى بالنسبة للمقيدين بالتعليم الثانوي			عدد طلاب التعليم العالى لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة		
	١٩٧٠	١٩٨٠	٢٠٠٠	١٩٧٠	١٩٨٠	٢٠٠٠
الكويت	٤ر٢	١٤ر٢	٢٩ر٤	٣٦٥	١٠٩٥	١٧١٠
قطر	٢٠ر٠٠	٢٨ر٥	٣٨ر٥	٧٢٥	٩١٠	٢٣٠٠
الامارات العربية المتحدة	٢٠ر٠٠	٢٧ر٤	٤٧ر٢	٤٤٠	٥٠٠	١٥٣٠
المملكة العربية السعودية	٨ر٩	١٣ر٦	٤٤ر١	١٤٠	٥٧٥	٣٦٢٢
البحرين	٢ر١	١٠ر٠	٣٤ر٠	١٣٠	٦٧٠	٢٧٨٠
الجمهورية العراقية	١٣ر٣	١٦ر٧	٢٧ر٥	٤٦٠	١٠٧٠	٢٤٢٠

وبناء على التوقعات التى أعدها مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، فقد كانت تقديرات المسجلين في التعليم العالى في الدول العربية لعام ١٩٩٠م هي ٢ر٦ مليون طالب ، أي أن الزيادة المطلوب استيعابها هى ٣ر٢ مليون طالب [١٧] .

وكان من نتيجة ذلك أن بدأت الجامعات العربية تعاني من مشكلات الأعداد الكبيرة ، والتي تزداد حدتها حينما تكون الموارد المالية المتاحة غير كافية ، مما يجعل من الصعب على الجامعات وأعضاء هيئة التدريس تأدية رسالتهم في ضوء هذه الأعداد المتزايدة والإمكانيات غير الكافية .

وتزداد المشكلة بالنسبة للدراسات العملية ، فإلى جانب الحاجة الى غرف دراسية ومكتبات ، هناك الحاجة إلى المعامل المجهزة بالأدوات والأجهزة التي تختلف وتتباين من تخصص لآخر . غير أن مشكلة التزايد الطلابي لم تقف عند حد عدم مقدرة الجامعات على استيعاب هذه الاعداد ، ولكن صحبها خلل أشد خطرا ، وهو أن الغالبية العظمى من هذه الأعداد لا توجه الى التخصصات

التي يحتاج إليها المجتمع لسد حاجات التنمية ، لمواجهة متطلبات سوق العمل من القوي البشرية على المدى القصير والبعيد ، مما يسبب خسار إقتصادية وإجتماعية ونفسية كبيرة . فلقد شكلت دراسة التخصصات الإنسانية والإجتماعية فى عام ١٩٨٥م ٦٤٪من طلبة التعليم العالى في الدول العربية ، بينما كانت نسبة دراسة التخصصات العلمية هى ٣٦٪ فقط .[١٨] وهناك إهتمام خاص بأنواع معينة من التعليم الجامعى على مستوى كل دولة ، مثل التعليم التجارى ومهن الأعمال في مصر (٢٣٪) من جملة المسجلين بالتعليم العالى ، وكذلك بالنسبة للعلوم الإجتماعية والسلوكية فى موريتانيا (٣ر١٢٪) ، والعلوم الإنسانية والدينية فى المغرب (٨ر٣٣٪) والسودان (٤ر٢٥٪) ، أما الصومال وقطر والسعودية والعراق فتعطى إهتماما أكبر لعلوم التربية وإعداد المعلمين (٨ر٤٧٪ ، ٩ر٦٥٪ ، ٦ر٢٥٪ ، ٦ر٢١٪) على التوالى ، أما في سوريا فالاهتمام النسبي لجميع أنواع التعليم الجامعى متقارب ، وأن كانت العلوم الإنسانية والدينية تحظى بنصيب أكبر قليلا من بقية أنواع التعليم ، حيث يبلغ الوزن النسبي لاعداد المسجلين بهذا النوع من التعليم (٢ر١٧) من جملة المسجلين .

وبالرغم من أن اللوم قد يلقى على معايير القبول الجامعى وقصورها في التوجيه السليم للملتحقين ، الا أن أسبابا أخرى زادت من حدة الشكلة ، يتعلق بعضها بتكلفة الطالب في الكليات الجامعية . فإنخفاض تكلفة الطالب في الكليات النظرية عنها في الكليات العملية ، قد دفع الحكومات الى توفير فرص تعليمية أكبر للطلاب فى تلك الكليات في محاولة للإستجابة الى الطلب المتزايد على التعليم العالى [١٩] . أما في الكليات العملية فإن تكدس الطلاب قد أدى الى عدم تقديم خدمة تعليمية جيدة نتيجة لقلة الموارد المالية . وفى الحالات التي تكون اعداد الطلاب قليلة فى هذه الكليات أو في بعض أقسامها (كما هو الحال فى بعض الدول العربية) فإن هذا من شأنه أن يؤدى الى ارتفاع كبير في متوسط تكلفة الطالب .

تكلفة الطالب الجامعى :

يعتبر معيار تكلفة الطالب فى نفقات التعليم من المعايير الهامة الواجب أخذها فى الإعتبار عند أى دراسة موضوعية لكفاءة التعليم ، فهى تسهم في التأكد من درجة الفاعلية والكفاءة التي تستخدم فيها الموارد المتاحة للمؤسسة التعليمية ، وإتجاهات الإستثمار في التعليم ومؤشرات جدواه الإقتصادية بالإضافة الى أنها توفر مؤشرا عن مدى المساواة فى توزيع الموارد على جوانب العملية التعليمية ، ولا شك أن مستوى المعيشة ، ومعدلات التضخم ، واعداد الطلاب فى مؤسسات التعليم العالى ، والكفاءة الداخلية لهذه المؤسسات ، لها تأثيرها على تقدير تكلفة الطالب ، كما أن تكلفة الأبحاث والمنشآت المساعدة كالمستشفيات ، واسكان الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، تدخل فى حساب الإنفاق على التعليم العالى فى بعض الدول ولا تدخل فى حسابات بعض الدول الإخرى ، مما يقلل من مصداقية المقارنات الرقمية وكذلك عدم فصل التكلفة الجارية عن التكلفة الرأسمالية ، واختلاف العملات وأسعارها ، وصعوبة الوصول الى بيانات دقيقة عن تكلفة الطالب فى الدول المختلفة لعدم دقة البيانات .

وفى الدول النامية يرتفع متوسط تكلفة الطالب بشكل ملحوظ ، ومن بين أسباب ذلك ، أن إقامة جامعات جديدة يتطلب موارد رأسمالية ضخمة تتضمن تكاليف الإنشاء وإيفاد البعثات وإستقدام أساتذة أجانب فى بعض الأحيان ، وبعض هذه الجامعات يبدأ بأعداد صغيرة ، مما يسهم فى زيادة متوسط تكلفة الطالب نتيجة عدم توافر إقتصاديات الحجم ، وفى حالة إنشاء كليات مستقلة تضم أعدادا محدودة من الطلبة والطالبات ، فإن التكلفة تتضاعف وخاصة فى الكليات العملية مقارنة بالكليات النظرية ، فتكلفة التعليم فى الكليات النظرية تتراوح بين ربع وسدس تكلفة الطالب فى كليات الطب أو العلوم أو الهندسة أو الزراعة [٢٠] .

وتشير أكثر من دراسة إقتصادية الى تفاوت معدلات تكلفة الطالب فى مراحل التعليم بين البلدان الصناعية المتقدمة والدول النامية ، ففى ثلاث دول صناعية هى الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا ونيوزيلاندا كانت تكلفة تعليم التلميذ بالمرحلة الثانوية تساوى تكلفة تعليم ٦ر٦ تلميذ فى المرحلة الإبتدائية ، وتكلفة تعليم طالب واحد فى التعليم العالى تساوى تكلفة تعليم ٦ر١٧ تلميذ في المرحلة الإبتدائية ، أما فى مجموعة من الدول النامية وهى الملايو وغانا وكينيا وكوريا الجنوبية واوغندا ونيجيريا والهند ، فكانت تكلفة تعليم تلميذ المدرسة الثانوية تساوى تكلفة تعليم ٩ر١١ تلميذا فى المرحلة الإبتدائية ، وتكلفة تعليم طالب جامعى واحد تساوى تكلفة تعليم ٩ر٨٧ تلميذا فى المدرسة الإبتدائية [٢١] . كذلك كشف تقرير البنك الدولى[٢٢] عن أن تكلفة الطالب فى التعليم العالى فى معظم الدول العربية قد بلغت مايزيد عن عشرين ضعفا ما يتكلفه الطالب فى التعليم الإبتدائى ، وسبعة أضعاف ما يتكلفه الطالب فى التعليم الثانوى .

وبما أن حجم الإنفاق على التعليم العالى فى الدول العربية يختلف من دولة لأخرى فإن تكلفة الطالب الجامعى تتفاوت أيضا ، مع الأخذ بعين الإعتبار حجم المجتمع الطلابى فى التعليم العالى فى الدول العربية المنتجة للنفط وغير المنتجة للنفط ، إذ يتوقع أن تكون تكلفة الطالب الجامعى أعلى فى الدول النفطية منها فى الدول العربية غير النفطية فى مختلف التخصصات ، نظرا لما تتيحه تلك الدول من موارد للتعليم العالى فيها ، سواء كانت موجهه نحو التكاليف المباشرة أو غير المباشرة [٢٣] ، إضافة الى الصغر النسبى لحجم القاعدة الطلابية .

وقد ابرزت دراسة لإحتساب معدل تكلفة الطالب فى مختلف الدول العربية لعام ١٩٨٥م تفاوتا كبيرا فى نصيب الطالب من ميزانية الجامعة للإنفاق الجارى المتكرر[٢٤]، اذ بلغت من ١٠-١٣ الف دولار للطالب الواحد فى

كل من الكويت والسعودية والامارات ، وحوالى ٨ر٣ الف دولار فى الاردن ، ٨ر٢ الف دولار في العراق ومن ١-٢ر١ الف دولار في كل من تونس والمغرب ومصر وسورية واليمن الشمالى ، وفى قطر بلغت تكلفة الطالب الجامعى حوالى ١٠ر٠٠٠ دولار [٢٥] وتدل الإحصائيات المتوافرة لبعض الجامعات أن نصيب الطالب قد إنخفض بدرجات متفاوتة خلال النصف الثانى من الثمانينات. فقد انخفض نصيب الطالب الى حوالى ٩٠٠ دولار في كل من السودان والجزائر ، كما انخفض نصيب الطالب في قطر من ١١ر١٤ ألف دولار عام ٨٦/٨٥ إلى ٩ر٦ ألف دولار في عام ٨٨/٨٧م .

وبالنسبة للدول المتقدمة جاءت الدانيمارك فى المرتبة الأولى ، حيث بلغت تكلفة الطالب فى التعليم العالى عام ١٩٨٥م أكثر قليلا من ٨ر٠٠٠ دولار ، ثم الولايات المتحدة ٨ر٠٠٠ دولار ، ثم استراليا ٧٩٠٠ دولار ، وارتفاع تكلفة الطالب الجامعى لا تعنى بالضرورة جودة نوعية التعليم كما أشرنا الى ذلك من قبل ، إذ أن كفاءة الإدارة ، وتقنين الإنفاق فى الابواب التي تقود الى تحسين مستوى الإنتاجية فى العمل الجامعى ، لها دور هام فى تخفيض التكلفة ، ولكن المؤشرات النوعية للتعليم الجامعى مثل النسبة المقبولة من الطلبة لكل عضو هيئة التدريس ، ومدى توافر الإمكانيات المادية ، وتوفير العناصر الأخرى البيئية المناسبة للإنتاجية ، تتطلب كلها حدا أدنى من الإنفاق .

التوسع فى الدراسات العليا والبحوث :

تعتبر الدراسات العليا أعلى تكلفة من المراحل الجامعية الإولى بحكم طبيعة بحوثها ، وتعدد برامجها ، وتنوع هيئة تدريسها ، وزيادة تكاليف لوازمها ، وقلة عدد طلابها وزيادة عدد طلاب الدراسات العليا وخاصة فى الفروع التطبيقية ، يؤدى الى رفع تكاليف الإعداد ، وتحمل ميزانية الدولة مزيدا من الأعباء المالية ، وإضافة الى الدراسات العليا ، هناك البحوث ، حيث يتسع هذا الجانب ليشمل مجالات متعددة ، مثل برامج ومشاريع الفضاء

واستخدامات الذرة ، وعلوم البيئة ، وتطبيقات العلوم الإنسانية وجميعها تتطلب ميزانيات ضخمة وتكاليف باهظة ، ولايقتصر الأمر على جامعات الدول المتقدمة ، بل امتد ذلك الى جامعات الدول النامية التي تتحمل المصاعب المالية فى سبيل برامج وبحوث ربما تكون فوق طاقتها ، بل وربما قد تكون بحوثا أساسية لاتقدم خدمة لمجتمعات تلك الدول فى ظل المستوى المتدنى للتقدم التكنولوجى فيها ، ويوضح جدول (٧) نسبة الإنفاق على الأنواع المختلفة من البحوث فى بعض الدول على مستوى العالم [٢٦] .

جدول (٧)

النسب المئوية للإنفاق على البحوث

موزعة حسب أنواعها فى عام ١٩٨٩م

البلـــد	بحوث أساسية	بحوث تطبيقية	بحوث تجريبية	القيمة بالمليون دولار
كوبا	١٦ر٠	٧٧ر٠	٧ر٠	١٨٢ر٥
المكسيك	٢٠ر٦	٤٥ر٣	٣٤ر١	١٠٥ر٣
الارجنتين	٣٤ر٥	٥٩ر٤	٦ر١	٢٧٢٤
الاردن	٢٤ر٨	٤٨ر٣	٢٦ر٨	٥ر٦
كوريا	٢٤ر٠	٢٨ر٨	٤٧ر٢	٢٩٣١٣١
الفلبين	١٤ر٥	٥٢ر٧	٣٢ر٨	٦١٢ر٧
سنغافوره	٣ر٤	٢٦ر٢	٧٠ر٤	١٤٤ر٧
سيريلانكا	١٠ر١	٧٣ر٧	١٦ر١	١٧٤ر٣
استراليا	٢٧ر٥	٣٩ر٩	٣٢ر٦	٤١٨٧
الولايات المتحدة	١٣ر٧	٢٢ر٨	٦٣ر٥	١٣٥٢٣١
اليابان	١٣ر٨	٢٤ر٢	٦٢ر٠	٩٧٦٠
النمسا	٢١ر٨	٤٧ر٦	٣٠ر٦	١٣٤٦٩
ايطاليا	١٧ر٩	٤٤ر١	٣٨ر٠	١٣٢٨١

وبالرغم من أنه فى بعض الدول تقوم الحكومة بالتمويل الكامل للأبحاث بجميع فروعها ، إلا أن هناك دولا أخرى تعتمد حكوماتها على مصادر أخرى لتمويل الأبحاث بصورة كبيرة ، وهذا ما يوضحه الجدول (٨) الذى يبين مصادر الإنفاق على الأبحاث ونسبتها فى بعض الدول [٢٧] .

جدول (٨)

مصادر تمويل الأبحاث مقسمة حسب المصادر

بلدان مختارة ١٩٨٩م

البلد	مصادر حكومية	مصادر خاصة مشاريع انتاجية	مصادر أجنبية	مصادر أخرى
كندا	٣٧ر٠	٤١ر٨	١٠ر٦	١٠ر٦
الارجنتين	٨٥ر٠	٨ر٠	٢ر٠	٥ر٠
البرازيل	٦٦ر٩	١٩ر٨	٥ر٣	٨ر١
اليابان	١٩ر٩	٨٠ر٠	١ر٠	١ر٤
الكويت	٣٤ر٣	٦٤ر٣	--	١ر٤
الباكستان	١٠٠ر٠	--	--	--
الفلبين	٦٠ر٩	٢٣ر٦	١٣ر٠	٢ر٤
قطر	١٠٠	--	--	--
تايلاند	٦٨ر٥	٩ر٧	١٤ر٥	٧ر٢
فرنسا	٥١ر٩	٤١ر٨	٥ر٩	٣ر٠
المانيا	٣٠ر٥	٦٨ر٠	١ر١	٤ر٠
بريطانيا	٣٨ر٥	٤٩ر٥	٩ر٦	٢ر٣
الكونغو	٦٨ر٨	٢٥ر٥	٥ر٧	--
رواندي	٨٠ر٣	--	١٩ر٧	--
كوبا	٩٦ر٩	--	٣ر١	--
المكسيك	٩٥ر٠	٥ر٠	--	--
شيلي	٧٠ر٤	١٨ر٢	٣ر٣	٨ر١
بيرو	٤٨ر٠	٢٧ر٢	٢١ر٠	٣ر٨
الهند	٨٩ر٥	١٠ر٥	--	--
سيريلانكا	٨٣ر٧	--	١٦ر٣	--

يتضح من الجدول (٨) أن السواد الأعظم من الدول التى يتضمنها الجدول تعتمد على الحكومات فى تمويل أكثر من ٥٠ ٪ من تكلفة البحوث التى تجرى فيها ، بل وأن هناك دولا مثل باكستان وقطر ، يعتمد تمويل البحوث فيها على الحكومة وحدها ، وحتى بالنسبة لباقى الدول فإن دور الحكومة لايزال بارزا فى شأن مسألة التمويل ، وقد كشفت دراسة قام بها مهدى المنجرة [٢٨] عن أن الدول الصناعية تنفق مابين ٣-٥٪ من دخولها القومية على البحث العلمى ، وكذلك تقوم الشركات الكبرى فيها بصرف ما بين ١٢ - ١٥ ٪ من دخلها السنوى التجارى على البحث العلمى والتكنولوجى أما الدول العربية فإن مايصرف على البحث العلمى فيها ، يقدر تقريبا بنحو ٢٧ر ٪ من دخولها القومية ، وهذه نسبة ضئيلة بالطبع ، وبما أن الدول العربية تسعى الى بناء نظم إقتصادية وإجتماعية وتربوية حديثة كما ذكرنا سابقا ، فإنها مطالبة بزيادة الدعم على البحث العلمى لتلحق بالدول المتقدمة فى هذا المجال ، مما يشكل أعباء جديدة على مصادرالتمويل فى التعليم العالى ، ويؤكد على ضرورة البحث عن مصادر أخرى لتمويل برامج التعليم العالى وما يرتبط بها فى مجالات بحثية ، وذلك للتخفيف عن كاهل الحكومات ، والتى أوضحنا سابقا مدى تضاءل مقدرتها على تمويل برامج التعليم وعلى الأخص التعليم العالى .

الإستخدام غير الفعال للموارد داخل مؤسسات التعليم العالى :

يظهر الإستخدام غير الفعال للموارد فى عدة مظاهر ، منها الفاقد التعليمى المتمثل فى نسب الرسوب والتسرب العالية ، والتى تعتبر من أخطر ظواهر ضعف الكفاءة الداخلية للتعليم الجامعى ، لما لها من تأثير كبير على المخصصات المالية . ذلك انه يلتهم جزءا كبيرا منها ، مما يسبب ضياع مبالغ كبيرة من أموال الدولة كان أولى بها أن توجه الى تحسين العملية التعليمية ويضرب محمد حسانين [٢٩] مثلا لذلك بتعدد مراكز البحوث العلمية سواء فى الجامعة أو خارجها ، والتي يتطلب الأمر ضرورة التنسيق بينها ، لصيانة

الطاقات العلمية والبشرية من تبديد المجهود ، للحصول على أقصى ما يمكن أن تعطيه من النتائج ، يضاف الى ذلك الإسراف فى إستخدام الأدوات والالات العلمية المتاحة للبحث العلمى إذ يحاول كل قسم ومعمل امتلاك وسائل التوثيق البحثية الخاصة به ، مما يؤدي الى تحمل الدولة مصروفات لا داعى لها ، هذا الى جانب ازدواجية المبانى والتجهيزات والتعليم لكل من الطلبة والطالبات فى بعض الدول العربية مثل السعودية وقطر والإمارات ، حيث أن التعليم العالى بها لكل جنس على حده .

ومما سبق تخلص الدراسة الى أنه بسبب الزيادة فى الطلب على التعليم العالى ومايصحبه من أنشطة بحثية ، وفتح مجالات للدراسات العليا ، اضافة الى التضخم وما يترتب عليه من زيادة تكلفة العملية التعليمية ، وفى ظل إنخفاض الدعم الحكومى ، تزداد الحاجة الى المزيد من الموارد المالية ، فمن أين للجامعات بتلك الموارد ؟ هذا ما سوف يجيب عليه الجزء التالى من هذه الدراسة .

ثانيا : الصيغ التمويلية للتعليم العالى (التقليدية والبديلة) :

لا تقتصر مشكلة التمويل على الدول العربية الفقيرة ذات الموارد المحدودة بل تمتد أيضا الى الدول الغنية نسبيا ، فقد بدأت بعض الدول المنتجة للبترول تفكر فى إعتماد مصادر ووسائل جديدة غير تقليدية لتمويل نظم التعليم الجامعى فيها . بل وهناك توجه عالمى لزيادة دعم مؤسسات التعليم الجامعى من مصادر غير حكومية . كما بدأت الحكومات بفرض رقابة مالية شديدة على مؤسسات التعليم ، فى محاولة لحثها على البحث عن مصادر تمويل غير حكومية ، فتقوم غالبية الدول بدراسة واختبار أساليب وأنماط جديدة للعلاقة بين الدولة والنظام التعليمى ، خاصة على مستوى التعليم العالى ، وكانت الأوضاع شديدة الإختلاف ومتعارضة أحيانا بحسب الدول ، فالدول التي تعتمد على التمويل العام والرقابة الحكومية ، سعت الى مزيد من التمويل الخاص والى تحقيق إستقلالية أكبر . بينما إتجهت دول أخرى كاليابان ، حيث كانت السيطرة

للمؤسسات التعليمية الخاصة غير المعانة من قبل الدولة ، الى اعتماد المساعدات أو زيادتها ، والى تعزيز رقابة القطاع العام للقطاع الخاص [٣٠] .

وتميزت معظم الإصلاحات التي طبقت خلال العشرين سنة الأخيرة ، لا سيما على مستوى التعليم العالى بطابع التدابير الجزئية المستعجلة أكثر مما كانت إصلاحيات شاملة مدروسة بعناية ، ولا يوجد حل علمى وحيد أمثل لمشكلة تمويل التعليم العالى ، ومن الخطأ وضع حلول جذرية دون الأخذ فى الإعتبار الأوضاع والقيود العملية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية فى كل مجتمع واذا أخذت هذه الأوضاع والقيود فى الإعتبار ، فإنه يمكن إيجاد حلول تناسب كل حالة بعينها بشرط تحديد الأهداف والاولويات بوضوح ، واذا كان لكل دولة وضعها الخاص وعليها أن تجد ماينا سبها من قواعد وأساليب ، الا انه بالامكان مع ذلك توضيح بعض الأساليب المستخدمة فى بعض الدول والتى تعاني من مشكلات ادارية وتمويلية فى التعليم الجامعى وباشكال متشابهة تقريبا .

وفيما يلي بعض الصيغ التمويلية للإنفاق الجامعى مع توضيح لايجابيات وسلبيات كل صيغة .

١ : التمويل من قبل الدولة (العام) :

فى هذه الصيغة تقوم الدولة بتحمل جميع نفقات التعليم العالى (الرأسمالية والجارية) وقد يتحمل المتعلمون أحيانا بعض النفقات الثانوية التى لا تترك أثرا كبيرا على قراراتهم فى مجال التعليم واستمراريته .

ومن المبررات التي تذكر وتدعم الرأى القائل بالإنفاق العام على التعليم الجامعى ، هو أنه من المفترض أن التربية تنتج آثارا خارجية إيجابية ذات طابع إقتصادى وغير إقتصادى ، وذلك عن طريق الإسهام فى محو الأمية وتقدم المعرفة ، اضافة الى زيادة النمو الإقتصادى ، وكذلك إضفاء المرونة على أسواق العمل ، ونقل القيم الجمالية والثقافية كما انها قد تضمن مشاركة سياسية أحسن ، وهذه الآثار الخارجية للتربية ، تبرر تدخلا واسعا للسلطات

العامة فى الإنفاق على التعليم[٣١] ، كما أنه إذا نظر للدولة على أنها هيئة تحاول تنظيم إيراداتها وانه بفضل التربية التى يتلقاها الأفراد سيرتفع دخلهم وبالتالى سيرتفع نصيب الدولة من الضرائب التي يدفعونها ، فإن هذا من شأنه أن يدعوها الى رصد ميزانية للتعليم ، خاصة إذا كانت المبالغ التي سوف تقتطعها الدولة من الدخل والنفقات المستقبلية للخريجين ، أعلى من تلك التى ترصدها حاليا لتطويرالتعليم وتحسينه .

ويري المؤيدون لهذه الصيغة التمويلية ، أنها تزيل العوائق المالية أمام قرارات الأفراد نحو التعليم العالى ، لأنها لا تعتمد على حجم دخل الفرد المتعلم ، مما يؤى الى زيادة عدد الأفراد الملتحقين بالتعليم الجامعى ، وتحقيق المضامين الديموقراطية فى هذا النوع من التعليم ، وذلك لإتاحتها الفرص المتكافئة أمام مختلف الفئات الإجتماعية فى التعليم ، وإختيار نوع التعليم الذى يتفق مع إمكانياتهم العقلية ورغباتهم وميولهم المعرفية وتطويرها مماقد يترتب عليه نتائج ايجابية سواء على مستوى التقدم العلمى أو عن طريق الإسهام فى تطوير المجتمع ، وبالتالى لن يصبح دخل الأفراد (خاصة ذوى الإمكانيات والإستعدادات العلمية) سببا فى حرمانهم من التعليم الجامعى وهدر تلك الإمكانات والقدرات العقلية مما يؤثر مستقبلا على نتائج الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية فى المجتمع [٣٢] .

يضاف الى ذلك أن هذا النمط التمويلى يضمن إنسيابية أفضل للكوادر الماهرة فى مختلف قطاعات الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية ، ويوفر إمكانية أفضل لتخطيط القوى العاملة من الناحية العددية والنوعية . كما أنه يضمن ظروفا أفضل بالنسبة للتقدم العلمى والتقنى ، بتوفيره أعدادا كافية من الأفراد ولكل التخصصات العلمية والتقنية ، حيث تقل إحتمالات أن يكون الدافع الأساسى فى إختيار هذه التخصصات هو الدافع المادى كما هو الحال فى التعليم الجامعى الخاص ، مما يمكن اعتباره نوعا من الإستثمار طويل الأجل الذى يحقق عائدا كبيرا لكونه مصدرا لتوفير الكوادر التي تعتبر من أهم المقومات التى ترتكز عليها التنمية الشاملة [٣٣] .

إن المبررات الإيجابية السابق ذكرها والتي تدعو الى تمويل التعليم الجامعى من قبل الدولة ، لا يلغى وجود بعض المظاهر السلبية لذلك النمط من التمويل ، فى مقدمتها قلة وجود الدوافع الإقتصادية اللازمة لرفع إنتاجية التعليم سواء من ناحية الطالب أو عضو هيئة التدريس أو العاملين فى هذا القطاع ، حيث أن الطالب لا يشعر بوجود دافع إقتصادي مباشر يدعوه الى تحسين أو تطوير مستواه التعليمى ، أو إنهاء المرحلة الدراسية فى الفترة الزمنية المحددة لها ، وخاصة فى الحالات التي لاتتفق نوعية التعليم مع ميول وإمكانيات الطالب ، أو حينما لا يتفق نوع التعليم ومستقبله الوظيفى مع الطموحات العلمية والإجتماعية والمادية للطالب .

أما العاملون وأعضاء هيئة التدريس ، فإن هذا النمط من التمويل يخلو غالبا من المكافأة التى تقابل الزيادة فى إنتاجية المعلم ، مما قد يقلل إمكانية العمل على تحسين العملية التعليمية .

وإنخفاض الدوافع الإقتصادية يؤدى الى هدر إقتصادى وضياع الموارد المخصصة للتعليم ، ويتمثل هذا الهدر فى تدنى مستوى تحصيل الطالب وتسربه من التعليم ، اضافة الى نفقات السنوات الإضافية التى يقضيها لإنهاء تعليمه ، وكذلك عدم حرص الطالب أو العاملين على الإستخدام الصحيح للإمكانيات المادية الموجودة بالمؤسسة التعليمية (الجارية والثابتة) ، وعدم الإقتصاد فى إستخدام المواد الأولية كذلك .

إن هذه المظاهر السلبية لا تلغى إمكانية الإصلاح للتخفيف منها ، كما لا توجب المبررات التى تدعم التمويل العام للتعليم الجامعى ان تتحمل الدولة النفقات والتكلفة الكلية لهذا النوع من التعليم ، اذ تعتبر الحكومات المصدر الرئيسى لتمويل الجامعات فى مختلف دول العالم للأسباب السابق ذكرها . وحتي الجامعات الخاصة تعتمد على الحكومة كمصدر جزئى للتمويل ، فالمصادر الحكومية أو العامة هى أكبر المصادر مساهمة فى الإنفاق على التعليم العالى على مستوى العالم باستثناء الولايات المتحدة الامريكية ، حيث تمثل المصادر غير الحكومية أكثر من نصف الموارد المتاحة لجميع مؤسسات

التعليم العالى(عامة وخاصة) ، ويمكن النظر الى مؤسسات التعليم العالى فى الدول العربيةعلى انها مشروعات حكومية محضة ، نظرا لاعتمادها الأساسى على الموارد الحكومية .

وتقوم الدولة عادة بتمويل التعليم الجامعى من عدة مصادر ، فهناك الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، اضافة الى عائدات الدولة من ممتلكاتها العقارية والتجارية والصناعية ، وماتجمعه الدولة من رسوم وغرامات ، وما تحصل عليه من قروض سواء من مصادر داخلية أو خارجية [٣٤] .

ولكن كيف يتم التصرف فى مخصصات التعليم ؟

تقوم الحكومات بتخصيص مبلغ معين من المال من ميزانية الدولة للإنفاق على التعليم الجامعى، وهذه المخصصات ترتبط إرتباطا مباشرا بالدخل القومى، لذلك يعتبر نصيب التعليم من الدخل القومى والذى يظهر فى موازنة الدولة مقياسا يستدل منه على الجهد الذى تبذله الحكومات فى التعليم ، وهو مايمكن أن يتخذ أساسا للمقارنة بين الدول المختلفة فى هذا المجال كما ذكرنا سابقا .

والموازنة عبارة عن بيان رقمى بتقدير مصروفات المؤسسة أو الدولة وايرادتها خلال فترة زمنية مقبلة تكون فى العادة سنة ، أو هى بيان تقديرى لما يجوز لأجهزة الدولة (المؤسسة) انفاقه (المصروفات) ومايجوز تحصيله من أموال (إيرادات) خلال فترة زمنية معينة ، أى سنة مالية ما [٣٥] وتقوم الحكومة عادة بدراسة احتياجات الجامعات بمعرفة أحد الأجهزة أو المؤسسات المختصة ، وتقوم الحكومة فى ضوء تلك الدراسة بتخصيص المبالغ أو الإعتمادات المالية اللازمة للجامعة فى ميزانياتها فى حدود الإمكانيات المتاحة لها وتتكون الموازنة من جزئين أساسيين :

١ - الإنفاق الرأسمالى وهو إنفاق غير متكرر ويقصد به الإنفاق على الإصول الرأسمالية المكونة للبنية التحتية التى تحتاج المؤسسة لوجودها وعلى مدى طويل من أجل تحقيق أهدافها الرئيسية ، وتتمثل تلك الإصول فى الأراضى والمبانى والتجهيزات والمعدات والأدوات وقطع الأثاث اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة ، وبالطبع يتوقف الإنفاق على مستوى تلك

الأهداف وما إذا كانت طموحة أو متواضعة ، ونظرا للطبيعة الرأسمالية لتلك الأصول فإن استهلاكها يكون على مدى طويل .

ويلاحظ فى شأن هذا النوع من الإنفاق أن غالبية الدول العربية وجدت نفسها أمام واقع عدم وجود مؤسسات تعليم عال فى بنيتها التعليمية ، أو قلة هذه المؤسسات وضعف طاقاتها الإستيعابية ، وبالتالى فقد اتجهت الحكومات - حسب امكانياتها - الى التوسع فى إنشاء المزيد من مؤسسات التعليم العالى ، بعدما أثبتت الدراسات العديدة الأثر الإيجابى لهذا النوع من التعليم العالى على تحقيق النمو الإقتصادى من خلال مساهمته فى إعداد الكوادر البشرية المدربة ، وتشير الأرقام الى أن الدول العربية قد أنفقت ما يعادل ٧٨ مليون دولار لتغطية الإحتياجات الرأسمالية فى عام ١٩٧٠م وشهد عام ١٩٨٠م توسعا أكبر فى هذا النوع من الإنفاق اذ بلغ حجم الإنفاق الرأسمالى نحو٥٤٣ مليون دولار ، يخص الدول العربية غير النفطية منها ٢٨٢ مليون دولار[٣٦] .

٢ - الإنفاق الجارى وهو إنفاق متكرر ويشمل مرتبات أعضاء هيئة التدريس والإداريين والإيجارات والمياه والإضاءة والصيانة وغيرها ، والإنفاق الجارى يتطلب من المؤسسة توفير الموارد المالية للوفاء به ، ولما كان إنفاقا متكررا فإنه يتأثر كثيرا بأعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالى وحجم الطاقم الإدارى والهيئة التدريسية الأكاديمية ، وتمثل رواتب الهيئة التدريسية عادة النصيب الأكبر من الإنفاق الجارى ، إذ تصل النسبة من ٦٠ - ٨٠٪ من الميزانية [٣٧] .

وحجم الإنفاق الجارى فى البلدان العربية مستمر فى الزيادة ليشكل الجزء الأكبر من حجم الإنفاق الإجمالى على التعليم العالى ، وذلك لإزدياد الإقبال على هذه المرحلة وإتساع حجم المجتمع الطلابى ، والجدول (٩) يوضح حجم الإنفاق على التعليم العالى فى الدول العربية من عام ١٩٧٠ - ٢٠٠٠م [٣٨] .

جدول (٩)

الإنفاق على التعليم الجامعى بالدولار الأمريكى

فى جميع الدول العربية فى الفترة من ١٩٧٠ - ٢٠٠٠م

(القيمة بالمليون دولار)

الـــدول	عام ١٩٧٠م			عام ١٩٨٠م			عام ٢٠٠٠م		
	أنفاق جاري	أنفاق رأسمالى	المجموع	أنفاق جاري	أنفاق رأسمالى	المجموع	أنفاق جاري	أنفاق رأسمالى	المجموع
الدول العربية النفطية	٩٢	٢٨	١٢٠	٣٦٣	١٧١	٥٣٤	٢٢٢٠	٤٧٧	٢٦٩٧
الدول العربية غير النفطية	١٣٧	٥٠	١٨٧	٣٨٨	٢٨٢	٦٧٠	١٧٠٥	٨٠١	٢٥٠٦
مجموع الدول العربية	٢٢٩	٧٨	٣٠٧	٧٥١	٤٥٣	١٢٠٤	٣٩٢٥	١٢٧٨	٥٢٠٣
معدل النمو للفترة	---			٣٩٢ر١٨			٤٣٢ر١٤		

يتضح من الجدول السابق أن إجمالى ما أنفق على التعليم العالى فى دول العالم العربى فى عام ١٩٧٠يقارب ٣٠٧ مليون دولار منها ٢٢٩ مليون دولار على الإنفاق الجارى و٧٨ مليون دولار على الإنفاق الرأسمالى ، وكان نصيب الدول النفطية من إجمالى الإنفاق ١٢٠ مليون دولار منها ٩٢ مليون دولار إنفاقا جاريا (حوالى ٧٧٪ من إجمالى الإنفاق) فى حين أن إجمالى الإنفاق فى الدول غير النفطية قد بلغ نحو ١٨٧ مليون دولار منها ١٣٧ مليون دولار إنفاق جارى (حوالى ٧٣٪ من إجمالى الإنفاق) و٥٠ مليون دولار إنفاق رأسمالى . أى أن الدول العربية نفطية أو غير نفطية ، قد أنفقت حوالى ٧٥٪ من ميزانية التعليم العالى على الإنفاق الجارى .

وفى عام ١٩٨٠م سجل الإنفاق على التعليم العالى إرتفاعا ملحوظا بصفة عامة فى مجموع الدول العربية فكان إجمالى ما أنفق فى هذا المجال فى جميع الدول العربية حوالى ١٢٠٤ مليون دولار أنفقت الدول النفطية منها ٥٣٤ مليون دولار منها ، ٣٦٣ مليون دولار إنفاقا جاريا بنسبة ٦٨٪ من حجم إنفاقها الكلى ، فى حين أنفقت الدول العربية غير النفطية ٦٧٠ مليون دولار

منها ٣٨٨ مليون ولار على الإنفاق الجارى بنسبة ٥٨٪ من حجم إنفاقها الكلى ، أى أن الدول العربية أنفقت عام ١٩٨٠م أكثر من ٦٢٪ من إجمالى ميزانية التعليم العالى على الإنفاق الجارى [٣٩] .

هذه الأرقام تشير الى أن حجم الإنفاق الكلى لمجموعة الدول النفطية وان لم يكن أقل من مثيله لمجموعة الدول غير النفطية ، الا أن التباين الكبير فى حجم القاعدة الطلابية فى المجموعتين ، يعد مؤشرا على التضاؤل النسبى لحجم الإنفاق فى الدول غيرالنفطية ، وتزداد الصورة وضوحا بمقارنة الإنفاق الجارى فى المجموعتين فكما تشير الأرقام يكاد يكون الإنفاق الجارى فى المجموعتين متساويا (٣٦٣ مليون دولار ، ٣٨٨ مليون دولار للدول النفطية وغير النفطية على التوالى) .

ومن المتوقع أن يرتفع الإنفاق على التعليم بصفة عامة فى الدول العربية عام ٢٠٠٠ (الجدول السابق) ليصل الى مايقارب ٥٢٠٣ مليون دولار ، نصيب الدول النفطية منه هو ٢٦٩٧ مليون دولار منها حوالى ٢٢٢٠ مليون دولار إنفاقا جاريا (٨٢٪ من إجمالى الإنفاق) ونصيب الدول غير النفطية ٢٥٠٦ مليون دولار منها ١٧٠٥ مليون دولار إنفاقا جاريا كذلك (٦٨٪ من إجمالى الإنفاق) أى أن الدول العربية مجتمعة سوف تنفق أكثر من ٧٥٪ من إجمالى إنفاقها على التعليم العالى كمصروفات جارية .

وكما يتضح من الجدول السابق فان الإنفاق الرأسمالى فى الدول العربية مجتمعة لا يتجاوز فى أحسن الأحوال ٦ر٣٧٪ وذلك فى عام ١٩٨٠ م (٤ر٢٥٪ عام ١٩٧٠م ومن المتوقع أن يصبح ٦ر٢٤٪ فى عام ٢٠٠٠) ، وقد كان نصيب الدول النفطية منها فى عام ١٩٨٠م ٤٢٪ من إجمالى الإنفاق على التعليم العالى ، والدول غير النطية ٣٢٪ من إجمالى إنفاقها على التعليم العالى ، ومن المتوقع أن تصبح هذه النسب عام ٢٠٠٠ حوالى ٣٢٪ للدول النفطية وتقريبا ١٨٪ للدول غير النفطية .

وظاهرة ارتفاع حجم الإنفاق الجارى المتكرر على التعليم الجامعى قد تشير الى مؤشرات خطيرة فى العملية التعليمية ، من أهمها جمود العملية مع

تباطؤ معدلات التطوير والتطبيق للادوات التعليمية والأجهزة الفنية إضافة الى أنها تشير الى ارتفاع حجم الإجور ، والذى قد يؤدى فى كثير من الحالات الى التضخم الحاد فى الجهاز الإدارى ، ومايواكبه من ارتفاع فى معدلات الانتاجية للعملية التعليمية [٤٠] .

ولكل ماسبق فإن النتيجة واضحة ، وهى أن التمويل الحكومى (العام) للتربية بعامة وللتعليم الجامعى بخاصة ، يواجه فى معظم الدول (وخاصة الدول النامية ومنها الدول العربية) ، أزمة مالية حادة ، هى أعمق بكثير مما توحى به الاحصاءات الكلية ، ولن يتم التغلب عليها الا بابتداع حلول جديدة مبتكرة .

٢ : الإنفاق من قبل الأفراد (الخاص) :

إن المظاهر السلبية للإنفاق على التعليم العالى من قبل الدولة والسابق ذكرها ، هى نفسها الأسباب التى تدعو الى تمويله من قبل الأفراد .

وفى هذه الصيغة التمويلية يتحمل الطالب أو أهله دفع نفقات مالية مقابل الخدمات التعليمية التى يتلقاها فى المؤسسات التعليمية وتعتبر هذه الموارد المالية عنصرا أساسيا فى تمويل نشاط هذه المؤسسات مما يسمح لها بالحفاظ على النوعية وقت التقشف المالى ، أما المعونات التى تأتى من قبل الدولة أو المؤسسات الإجتماعية فتحتل مرتبة ثانوية فى عملية التمويل فى هذه الصيغة .

ومن المبررات التى تدعو الأفراد الى الإنفاق على تعليمهم ، هى أن التربية ستوفر لهم تحقيق منافع خاصة أهمها ، دخل أعلى ومكانة إجتماعية أفضل ، فرص إستهلاك أوسع وصحة أحسن وأخيرا فاعلية سياسية أكبر [٤١] كما تتيح للفرد الفهم والإستفادة القصوى بالثقافة والعلم والتكنولوجيا فى حياته العملية مما يؤدى الى رفع كفاءته التعليمية إضافة الى أن التربية بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة ، يعود بالنفع على مؤسسات الإنتاج الخاصة لأن الثقافة العامة تقلل من الحاجة الى التدريب ، ومن تكلفة إعادة التأهيل عند إستخدام التكنولوجيا الحديثة ، كما أن البرامج الخاصة للإعداد

والبحث ، من شأنها أن تزيد الإنتاجية ، وبالتالى فمن الواجب أن تسهم المؤسسات الإنتاجية الخاصة فى تمويل ماسيوفر لها من منافع عديدة .

ويرى المؤيدون لهذا النمط التمويلى للتعليم الجامعى كذلك ، أن من نتائجه الإيجابية ضمان تقليل الإهدار الناتج من الرسوب والتسرب ، وبما أن الإنسان عادة يميل الى إزدراء مالا يدفع ثمنه ، فالمجانية تدفع الناس الى الاستهلاك العشوائى وهو عامل من عوامل الهدر فى العملية التعليمية ، ولكن عندما تفرض رسوم ولو محدودة، يصبح الإستهلاك أكثر إنضباطا وعقلانية ، مما يؤدى الى حرص الأفراد على إستخدام المستلزمات التعليمية بكفاءة وفاعلية أعلى ، كذلك يصبح الطالب أكثر حرصا على إختيار نوع التعليم الذى يتفق مع طموحاته ، وامكاناته ، لتجنب أى خسائر علمية أو إقتصادية قد تترتب على سوء الإختيار أو الرسوب .

كما يعتقد أن هذه الصيغة التمويلية قد تزيد من الكفاءة الداخلية للتعليم الجامعى ، لأن المؤسسات التعليمية عندما تتقاضى رسوما مقابل الخدمات التعليمية التى تقدمها ، يصبح من حق الفرد أن يبدى رأيه فى هذه الخدمة ، وبالتالى فمن الواجب عليها أن تأخذ فى الإعتبار تفضيلات وميول طلابها ، وأن تنظم مناهجها على هذا الأساس ، مما يزيد من الكفاءة الداخلية لها ، أما المعارضون فيرون أن هذا النوع من التمويل يضع عقبات مادية أمام حصول الأفراد على التعليم ، إذ أن هناك مجالات تتنافس مع التعليم فى امتصاص الموارد المالية المتوفرة لدى الأفراد مثل (الاسكان ، الغذاء ، العناية الصحية ، إشباع بعض المتطلبات التى لا تقبل التأجيل .. الخ) ،وكذلك اذا لم يجد الفرد منافع سريعة تنعكس على مستوى دخله ، أو أنه لاينتظر تحقيق موارد مالية أفضل نتيجة تعلمه ، فإن التعليم العالى فى هذه الحالة يصبح غير مُغْرٍ بالنسبة للأفراد الذين لن تتأثر دخولهم بمستوياتهم التعليمية ، وبذلك فإنهم يفضلون إستثمار القسم المخصص للتعليم من دخلهم فى مجالات أخرى يرون أنها أكثر ضرورة من التعليم الذى عليهم أن يتحملوا تكلفته الكاملة ، مما يحد فى النهاية من الإقبال على التعليم العالى (وهو ما يعتبر مبررا لدى البعض لكى

تقوم الدولة بتمويل التعليم وتحمل نفقاته) .

إضافة الى ذلك فأن هذا النوع من الإنفاق قد يحرم أفرادا تتوافر لديهم امكانيات عقلية وجسمية من الإلتحاق بالتعليم الجامعى ، وتقتصر هذه المرحلة من التعليم على مجموعة من الأفراد قد يكون قسم كبير منهم غير مؤهلين فى النواحى السابق ذكرها ، وبذلك يكون هذا النمط من التمويل سببا فى الهدر المتمثل فى فقد الإمكانات الخلاقة التى لا تتوفر لها فرصة التعليم بسبب العقبات المالية ، وعدم كفاءة القسم الكبير من المتعلمين الذين أتاحت لهم امكاناتهم المادية فرصة التعليم العالى [٤٢] .

كما أن هذه الطريقة ، قد تقلل من امكانية توفير القوى العاملة المزودة بالمهارات المطلوبة كماً ونوعاً ، وكذلك تقلل من النمو المتكافىء لجميع حقول المعرفة التى يحتاجها المجتمع . فتحمل الطالب لنفقات تعليمية يجعله يختار التخصصات ذات العائد المادى الأفضل والمكانة الإجتماعية الأحسن مما يزيد الإقبال على هذه التخصصات بينما يقل على التخصصات الأخرى ، وأخيرا فإن خضوع التعليم لمعايير تجارية قد يؤدى فى حالات خاصة الى تدنى نوعية التعليم ، إذا كان الغرض الأساسي هو تحقيق أرباح مالية .

وهذا النوع من التمويل يمثل مصدرا أساسيا للإنفاق على التعليم فى بعض دول العالم ، فعلى سبيل المثال ، تشكل مصادر التمويل غير الحكومية فى الولايات المتحدة نحو ٧٥٪ أو أكثر من حجم الإنفاق على مؤسسات التعليم العالى المستقلة أو الخاصة ، وبينما تمثل المصادر الحكومية نسبة ٣٦٪ من تكلفة الطالب ، فإن ٦٤٪ من هذه التكلفة تأتى من المصادر الخاصة ، ومن المعروف أن الجامعة الخاصة والمستقلة فى الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد فى تمويلها الى حد كبير على المصادر الخاصة ، كالرسوم الدراسية والتبرعات والهبات والإستثمارات الخاصة ، وتمثل المصادر الحكومية أقل من نصف مواردها ، مع الأخذ فى الإعتبار أن متوسط تكلفة الطالب بها تصل الى ١٢٫٦٥٥ دولار ، فى مقابل ٦٧٠٠ دولار تكلفة الطالب فى المؤسسات الحكومية أو العامة ، وبخلاف الولايات المتحدة نجد أن التمويل من مصادر غير

حكومية معمول به وإن كان بدرجة أقل من الولايات المتحدة فى نظام التعليم العالى باليابان وبعض دول امريكا اللاتينية والهند والفلبين .

وهناك بعض الدول العربية التى تحاول تشجيع ظهور مؤسسات خاصة للتعليم بها مثل الاردن ، السودان ، الإمارات ، العراق وأخيرا مصر ، وان كان لا تزال هناك حاجة فى بعض هذه الدول لأن تقدم الحكومة التمويل الجزئي لهذه المؤسسات ففى تجربة الإردن قامت الحكومة بوضع أنظمة وقوانين فرضت بموجبها ضرائب ورسوما تجبى لصالح الجامعة دون أن تكون متضمنة فى الموازنة العامة للدولة مثل الضرائب الجمركية ، رخص الأبنية .... الخ ، وتساهم هذه المصادر بنحو ثلثى ايرادات الجامعة ، فى حين يستكمل الثلث الباقى من الرسوم الجامعية التى يدفعها الطالب، اضافة الى التبرعات الفردية والمنح الحكومية غير المشروطة ، وعائدات استثمار أموال الجامعة [٤٤] ولكن محاولات التشجيع هذه بالإضافة الى فرض ضرائب ورسوم على الطلبة لتمويل التعليم العالى ، أدى الى نتائج سلبية فى بعض الدول (الاردن والسودان مثلا) كازدياد عدد خريجى التعليم الثانوى غير الملتحقين بالتعليم الجامعى (٥ر١٪ فى السودان) [٤٥] .

وأخيرا يمكن القول بأن الجامعات الأهلية فى كثير من دول العالم تواجه صعوبة فى توفير الأموال اللازمة لإدارة أعمالها بما يحقق أهدافها ، وذلك لأن المصادر التى تعتمد عليها ليست دائمة ومستمرة مقارنة بالجامعات الحكومية .

٣ : الإنفاق المختلط بمساهمة كل من الدولة والأفراد :

لتجنب سلبيات كل من النمطين السابقين فى التمويل ، يبدو أن الحل الأفضل يكمن فى نظام مختلط يساهم فيه كل من القطاعين (العام والخاص) ، وينبغى أن تكون درجة مساهمة كل منهما متناسبة مع المنافع التى يجنيها المجتمع من التعليم ، وتظهر الصعوبة هنا فى أن العديد من المنافع يصعب قياسها ، فلا أحد يعرف بدرجة أكيدة ما سوف يجنيه أو يكسبه طوال حياته العملية ، ولا يستطيع أن يحدد بالأرقام المنافع غير المادية التى ينتظرها .

وأخيرا فإن الصيغة التى سوف تحدد نسبة مساهمة كل من القطاعين تتوقف على ظروف كل مجتمع وأوضاعه الإقتصادية والسياسية السائدة والواقع أن الحل المتطرف (عام أو خاص) نادرا مايعتمد وأن المنطق يستدعى حلولا متوسطة .

وهناك الكثير من المبررات التى تدعو الى منح مساعدات عامة من الدول لمؤسسات التعليم الخاصة من أهمها :

أ - قد تكون هذه المساعدات شرطا ضروريا فى تطوير أوسع لقطاع التعليم الجامعى الخاص ذى الكلفة المرتفعة والتى يستطيع القليل من الأسر دفع تكاليفه ، بالإضافة الى أن مؤسسات التعليم الجامعى الخاصة لاتستطيع جذب اعداد كبيرة من الطلاب الا اذا تقاضت رسوما أقل من التكاليف ، وبالتالى يمكن لهذه المساعدات أن تحقق وفرة فى الميزانية العامة فى حال تحويل اعداد من طلاب التعليم الجامعى العام الى المؤسسات الخاصة ، والتى ماكانوا سيلتحقون بها لو لم تكن معانة .

ب - المساعدة على تحقيق أهداف ثقافية وإقتصادية وضمان الإستقرار السياسى ، اذا اتاحت هذه المساعدات الفرصة للأقليات بإرسال ابنائها الى مؤسسات تختارها دون أن يكلفها ذلك ثمنا باهظا [٤٦] .

جـ - تسهم هذه المساعدات فى تحميل الأسر قسطا من العبء المالى عندما يمنع القانون أو العرف مؤسسات التعليم الرسمية من فرض رسوم على طلابها .

د - إضافة الى أن المساعدات تمنح الدولة الحق فى ممارسة بعض الرقابة على المؤسسات التعليم العالى الخاصة ، فتضمن بذلك أن لا تبث هذه المؤسسات أفكارا تخريبية ، وأن تقدم تعليما يضمن حدا أدنى من النوعية على الأقل .

وهذا الدعم اما أن يقدم للمؤسسات أو للطلاب ، وفى الحالة الأولى تحدد المؤسسة نوعية خدماتها تبعا للمساعدة التى تتلقاها من الدولة وللموارد الأخرى المتاحة لها (مثل الأقساط الطلابية ، مساعدات مؤسسات الإنتاج... الخ) ،

أما فى الحالة الثانية فإن المؤسسة تتقاضى من الطالب رسماً يمثل التكلفة الكاملة للخدمات المقدمة ، بينما يتلقى الطالب من الدولة اعانة أو قرضا .

أما المبررات التى تدعو الى مساهمة القطاع الخاص فى تمويل التعليم الجامعى الحكومى فمن أهمها :

أ - ما ذكر سابقا من أن فرض الرسوم قد يساعد على تقليل نسبة الأهدار فى الرسوب والتسرب أو فى طريقة إستخدام المستلزمات التعليمية .

ب - اذا كان الفرد سوف يجنى أرباحا تتمثل فى زيادة دخله بعد تخرجه من التعليم الجامعى ، فلماذا تقدم له هذه الخدمة مجانا ؟

جـ - الإستقلالية التى يجب أن تحظى بها ولو جزئيا مؤسسات التعليم الجامعى الحكومى .

والخلاصة أن التمييز بين التعليم الجامعى العام أو الخاص ليس دائما واضحا ، فالتعليم الجامعى الخاص لا يعنى دائما أنه يحظى بتمويل خاص محض . كما أن تطوير قطاع خاص يحظى بمساعدات عامة بامكانه أن يقلل من التوترات فى الميزانيات ، وهناك وسيلة أخرى لبلوغ نفس الهدف ، ويقوم على تشجيع مؤسسات التعليم الجامعى الحكومية بالبحث عن مصادر جديدة خاصة للتمويل .

٤ : التمويل الذاتى (من قبل المؤسسات التعليمية نفسها) :

إن مؤسسات التعليم الجامعى لا تعتمد فى تمويلها بصورة نهائية على المساعدات الحكومية وحدها ، أو على الرسوم والأقساط التى يدفعها الطلاب أو على الإثنين معا ، فمن المسلم به أن للمؤسسات الإنتاجية فائدة فى التعليم الجامعى ، مما يبرر تحملها لقسط من تكلفته ، غير أن الجامعات فى وسعها أن تجنى ايرادات من ممتلكاتها الخاصة ، أو الحصول على معونات من الهيئات الخيرية أو المعونات الخارجية المقدمة للدول النامية ، وتجدر الملاحظة أن هذه الصيغة التمويلية لا تزال محدودة من حيث فاعليتها حيث تقتصر على بعض المؤسسات دون الأخرى تبعا لطبيعة التعليم فيها ، كما أن مساهمتها فى

التمويل هى مساهمة دون الأخرى تبعا لطبيعة التعليم فيها ، كما أن مساهمتها فى التمويل هى مساهمة جزئية لم تصل الى الدرجة التى يمكن التعويض بها عن الصيغ الأخرى ، لأن إجراء من هذا النوع من شأنه أن يضحى بالأهداف التعليمية للمؤسسة ويحولها الى مؤسسة إنتاجية تهدف الى الربحية وتحول نشاط الطالب التعليمى الى عمل العامل أو المزارع فى مؤسسات العمل والإنتاج .

ومن أمثلة هذه الأساليب التى تستخدمها الجامعات لحل مشكلات التمويل لديها مايلى :

أ - التمويل عن طريق مؤسسات الإنتاج :

فى الكثير من الدول تسهم مؤسسات الإنتاج فى الإنفاق على التعليم الجامعى عن طريق دفع الضرائب ، أو فرض ضريبة على رقم المبيعات أو على جملة الرواتب أو اعفاء الهبات من الضريبة ، وقد لاتحتاج هذه المؤسسات الى وسائل اجبارية للإسهام فى تمويل التعليم الجامعى ، وذلك عندما تجد الطريقة المناسبة لحل مشكلاتها الخاصة بعقد اتفاقيات مع المؤسسات التعليمية لتقديم خدمات محددة مثل :

١ - المساهمة فى تكاليف التعليم والتدريب التى تقدمها الجامعة للعاملين فى المؤسسات الإنتاجية :

فى بيئة تكنولوجية سريعة التطور يتعين على مؤسسات الإنتاج تدريب العاملين لديها أكثر من أى وقت مضى ، وما يتطلبه ذلك من تكييف العاملين الجدد للأعمال المطلوبة منهم ، وتلقين مهارات جديدة وتكييف القوى العاملة مع متطلبات جديدة وتنظيم جديد للعمل ، ولا تستطيع المؤسسات الإقتصادية أن تقوم وحدها بجميع هذه المهام ، ولا بد أن توقع عقودا مع مؤسسات الإعداد والتدريب وفى امكان الجامعات أن تؤمن جزءاً من هذا التدريب عن طريق إنشاء أقسام للتدريب المستمر ، تمول بواسطة رسوم تدفعها مؤسسات الإنتاج عن المتدربين الذين ترسلهم إليها ، بالإضافة الى صرف علاوات إضافية لإعضاء هيئة التدريس لحفزهم على العمل أوقاتا إضافية .

وهذه العقود تساعد الجامعة على الصرف على التعليم والبحث ، بالإضافة الى أنها تقيم علاقات مع مؤسسات الإنتاج تساعد على توفير تدريبات عملية لطلابها داخل هذه المؤسسات ، ومن ثم إيجاد وظائف لهم بعد تخرجهم ، وفى إمكان مؤسسات الإنتاج أن تسهم فى التعليم الجامعى عن طريق سماحها للطلاب بالتدريب أثناء الممارسة العملية التى توفرها لهم ، وبذلك تسهم فى تضييق الفجوة بين المعرفة النظرية المجردة التى اكتسبوها من التعليم والمهارات التطبيقية التى سيحتاجون اليها فى حياتهم العملية .

٢ - خدمات البحث المقدمة للمؤسسات الإنتاجية :

تجرى الأبحاث الأساسية النظرية أما داخل النظام التعليمى وبتمويل منه، وأما بصورة مستقلة وبتمويل محدد تقدمه الدولة أو هيئات خيرية ، أما البحث التطبيقى فإنه يسمح بسد الفجوة القائمة بين البحث النظرى البحت وإنتاج السلع والخدمات ، وهو مرتبط ارتباطا مباشرا بعملية الإنتاج ، ويمكن إعتباره كشكل متميز من الإستثمار الإنتاجى المحقق على يد مؤسسات الإنتاج والأجهزة الرسمية ، وهناك صلة وثيقة تربط بين التدريب والبحث التطبيقى ، وبالتالى فإن فى وسع مؤسسات الإنتاج والجامعات عقد اتفاقيات تعاون تعود بالنفع على الطرفين وبامكان البحث التطبيقى أن يدر مزيدا من الموارد اذا قامت الجامعات بإستغلال حقوق ملكيتها الفكرية ، ومنحت مؤسسات الإنتاج براءات تجيز لها إستغلال الإختراعات التى اكتشفتها مختبراتها ، مساهمة منها فى نقل التكنولوجيا ، ولكن هناك الكثير من الجامعات التى لا تملك الخبرة المهنية الكافية لحماية وتسويق أفكارها ، ويجب على الجامعات أن لاتترك الإختراعات التى أبصرت النور فى مختبراتها تجلب الثروات لمؤسسات الإنتاج الخاصة ، وينبغى عليها أن تبذل قصارى جهدها لتجعل من حقوق ملكيتها الفكرية مصدرا إضافيا للتمويل وهناك الكثير من الدول الكبرى التى تتسابق المؤسسات الصناعية بها الى تمويل أبحاث خاصة تقوم بها الجامعات لحسابها ، وهذا مايحدث فى الولايات المتحدة ، حيث تفتح المؤسسات الصناعية أمام

أساتذة الجامعات ماعندها من معامل ومختبرات وورش بها احدث التجيزات ، وماتملكه من خبره ومعلومات وتقدم لهم مكافآت سخية ، وتوافق السلطات الجامعية من جهتها على اعفائهم من المحاضرات ، أو منحهم اجازات للتفرغ لهذا العمل البحثى الخارجى أو الداخلى ، وهى تفعل ذلك وهى مدركة عظم النفع العلمى والمادى والأدبى الذى يعود على الجامعة واساتذتها ، وبفضل هذه السياسة التعاونية فى البحث العلمى استطاعت الجامعات الأمريكية أن تسهم فى ظهور اختراعات علمية حديثة ، أدت الى تقدم علمى تقنى له مردود اقتصادى كبير ، ولذلك لم تتأخر كبريات المؤسسات الأمريكية فى تقديم كل عون مالى مطلوب ، وهكذا التقت الجامعات والمؤسسات الإنتاجية الأمريكية على أهداف مشتركة تجعل من البحث العلمى وسيلة للتقدم والإزدهار ، وكان مجموع ما أنفقته عشر جامعات امريكية كبرى فى عام ١٩٨٠ م هو ١٠ر٤ مليار دولار ، ومجموع ما أنفقته ٧٤٤ شركة امريكية هو ٢٨ مليار دولار فى العام نفسه ولغرض واحد هو البحث العلمى [٤٧] .

اما فى الدول العربية فقد انشأت المملكة العربية السعودية جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران ، لغرض امداد الصناعات الوطنية بالكوادر المؤهلة ، والإسهام الفعال فى مشروعات البحث والتصنيع على نطاق إنتاجى واسع ، كما انشأت الجامعة سلسلة من المختبرات المتقدمة التى يتم فيها تطوير المبتكرات العلمية بعد أن تثبت صلاحيتها للتطبيقات الإقتصادية المختلفة ، وهناك جامعة أخرى هى الجامعة التكنولوجية فى بغداد ، التى تسهم فى دعم التنمية الصناعية بالعراق ، وتتبادل مع مؤسسات الإنتاج خبرات مشتركة فى مجال تدريب المتعلمين وتوظيف المتخرجين ، وتنمية كفاءات التقنين العاملين فى الخدمة ، وتفرغ مجموعة من اساتذتها لخدمة البحث سواء داخل أو خارج المؤسسة التعليمية ، كذلك هناك الكثير من المشروعات الكبرى فى جمهورية مصر العربية التى تقوم بتمويلها مؤسسات امريكية كبرى وتدور حول دراسة قضايا التنمية المصرية [٤٨] .

ب - التمويل عن طريق إيرادات الأملاك العقارية والصناعية والنقدية :

من أجل ضمان الإستقلال المالى للجامعات كثيرا ما اعتمدت هذه الوسيلة القائمة على تخصيص أو وقف أملاك عقارية لها (كالاردن مثلا) ولكن هذه الطريقة لم تعد تعتبر الطريقة الرئيسية لتمويل جميع الجامعات ، لأنها تحتاج الى إمتلاك قسم كبير جدا من الأراضى والمبانى والمؤسسات الإنتاجية فى الدولة ، لكى تجنى موارد كافية لمواجهة الجزء الأكبر من نفقاتها المتكررة .

وكثير من الجامعات قامت مؤخرا بتوظيف هذه الهبات فى مشروعات مالية تحقق إيرادات أكثر من الأملاك العقارية ولكنها أقل ضمانا ، اضافة الى أنه لا يمكن إدارتها إلا على يد مختصين ذوى تكلفة مرتفعة ، ونظرا للطريقة الخاصة التى تدار بها ، فإن المؤسسات التعليمية يمكن أن تخضع لإغراء ممارسة ضغط على مؤسسات الإنتاج التى تملك أسهما فيها ، لدفعها على إعادة توجيه أنشطتها نحو أهداف أخرى . كما أن مؤسسات التعليم قد تنصرف الى عمليات المضاربة أو الصفقات المالية المربحة ، وتحاول زيادة ايراداتها بالإفادة من إمكانات الإعفاءات الضرائبية أو من أحكام قانونية تسمح بالمشاركة فى زيادة رأس المال العائد الى المؤسسات التجارية ، مما يجعل الجامعات تهتم بمسائل بعيدة جدا عن رسالتها ، ولكن الجامعات تستطيع المساعدة فى إنشاء مشروعات شتى تكون لها صلة بتعليمها أو بنشاطها البحثى مثل مكاتب مستشارين يديرها مدرسون أو طلبة ، معارض علمية ، حضانات ومؤسسات مختلفة لإستغلال الإختراعات الصادرة عن الجامعة ، أو وكالات خدمات تستفيد من بعض المنشآت والوسائل غير المستخدمة(تنظيم مؤتمرات..الخ)[٤٩].

جـ - التمويل عن طريق الهبات (التبرعات) :

إن الهبات تزدهر فى بيئة يسودها نظام ضرائبى متعاون وتجميع التبرعات حتى ولو كان منظما لن ينجح فى تأمين موارد منتظمة ومستمرة لمؤسسات التعليم الجامعى ، مالم تعامل هذه المؤسسات كمؤسسات خيرية معفاة من الضرائب ويسمح لها بتلقى الهبات من مؤسسات إنتاجية أو من أفراد تخصم

قيمتها من الدخل الخاضع للضريبة فى وجود شروط معينة كتقديم حسابات وغيرها وهكذا تستطيع كل مؤسسة تعليمية أن تدعو الهيئات أو الرابطات المختلفة لتقديم تبرعات تبعا لنوع المشروع الذى تريد تمويله من ناتج الهبات المطلوبة .

د - التمويل عن طريق المعونة الخارجية :

إن الوضع المالى لبعض الدول النامية إضافة الى النمو السكانى المتزايد لا يسمح لها على المدى القصير والمتوسط بالمحافظة على أقل مستوى من جودة التعليم بدون معونة خارجية ، لذلك يجب أن تضاعف هذه المعونات على الأقل بالنسبة لبعض الدول النامية وأن يعاد تنظيمها ، فلا تكتفى الدول صاحبة المعونة بإرسال المدرسين ومنح هبات ، بل تقدم دعما متزايدا للبرامج المحلية ، وتمنح مساعدات أكبر لمواجهة النفقات المتكررة للخدمات الضرورية (كإنشاء مطبعة لإنتاج الكتب الدراسية مثلا) .

وهناك مؤسسات أمريكية ضخمة تقدم معونات للتعليم والبحث العلمى فى الدول النامية ، كمؤسسة " كارنيجى " التى تهتم بتمويل المشروعات الكبرى ، وبالذات فى مجال العلوم الإجتماعية والإقتصادية والتخطيط وتدريب القوى العاملة فى كثير من دول العالم الثالث ، كما اسهمت مؤسسة " فورد " فى إقامة المعهد القومى للتنمية الإدارية فى جمهورية مصر العربية وتقوم بتمويله كذلك ، وتسهم بتزويده بأعضاء هيئة التدريس ، وتقديم منح دراسية وفرص تدريبية كما أقامت مؤسسة " فورد " كذلك جامعات ومعاهد عالية فى كل من نيجيريا وأثيوبيا والكونغو وزائير ، أما شركة "روكفلر " فقد أقامت جامعة كبرى فى كل من نيجيريا وزائير وفى جامعة شرق أفريقيا هناك ٦٦٪ من أعضاء هيئة التدريس من مؤسسة "روكفلر " كذلك قدمت مؤسسة "كارنيجى" منحة مالية كبيرة لكلية المعلمين بجامعة كولومبيا اسهاماً منها في تمويل برنامج إعداد معلمي أفريقيا ، وتحت تصرف مؤسسة " AID" مبالغ قد تصل الى مائة مليون دولار لتمويل الأبحاث فى الجامعات المصرية ، كما أن فرنسا قد أقامت مع الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية جامعة "سنجور" فى

الأسكندرية .

يتضح مما عرض سابقا أنه من الصعب تحديد نمط تمويلى واحد للإنفاق على التعليم الجامعى ، وكما ذكرنا سابقا فإن إختيار أى نمط يعود الى الأوضاع السائدة فى المجتمع سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية ، وأن على كل دولة أن تختار ما يناسبها من الأساليب والتدابير فى ضوء ظروفها واحتياجاتها .

خاتمـــــة :

لا تعتبر الزيادة فى الإنفاق على التعليم الجامعى ظاهرة قاصرة على الدول المتقدمة فقط ، بل هى ظاهرة عامة ، وهى من أهم المشكلات التى تواجهها الحكومات فى الدول المختلفة ، وترجع زيادة الإنفاق الى عوامل كثيرة منها انتشار مبادىء الديموقراطية فى العالم ، وزيادة طموح الأفراد ، وكذلك للنتائج والآثار الإيجابية التى تترتب على حصول الأفراد على التعليم العالى ، من ارتفاع مستوى الدخل ، والمشاركة فى التنمية الإقتصادية وإعداد الكوادر اللازمة للعمل فى المجتمع ، كما أوضحت الدراسة أن أزمة تمويل التعليم الجامعى ترجع الى انخفاض الدعم الحكومى ، وتزايد أعداد الطلاب بالجامعات ، وكذلك إرتفاع تكلفة الطالب الجامعى ، وارتفاع تكلفة الدراسات العليا والبحوث التى تقوم بها الجامعات ، إضافة الى سوء إستخدام الإمكانيات المادية الموجودة ، كما تبين أن الكثير من الدول العربية قد وصلت الى الحد الذى لا تستطيع بعده أن تزيد نصيب التعليم العالى من ميزانية الدولة. وذلك لأن غالبية الجامعات بها تعتبر جامعات حكومية ، ولذلك فإن الكثير من هذه الدول تحاول تشجيع مؤسسات التعليم العالى بها ، وكذلك تحاول البحث عن صيغ تمويلية غير تقليدية تساهم فى تخفيف العبء عن كاهل الحكومات فى الإنفاق على التعليم العالى ، واختيار الصيغ البديلة يعتمد على عوامل كثيرة ترتبط بالمجتمع منها العوامل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية السائدة ، وعلى كل دولة أن تختار الصيغة المناسبة لظروفها لأنه لا يوجد حل أو صيغة أمثل مناسبة لكل الحالات أو الظروف .

المراجع

١ - البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٩١م ، ص ١٠٢-١٠٤ .

٢ - العشرى درويش : كفاءة إستخدام الموارد المتاحة فى الإنفاق على التعليم العالى فى الأقطار العربية ، **الدورة الرابعة والعشرون لمجلس إتحاد الجامعات العربية والمؤتمر العلمى** ، جامعة قطر ، الدوحة ، أكتوبر ١٩٩١م ص ٢٣ .

٣ - **المرجع السابق** ، ص ١٦ .

4. UNESCO Statistical Yearbook, 1991, Paris , Table 2,23.

٥ - حامد عمار : "دور التعليم العالى فى التنمية الإجتماعية والإقتصادية" فى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، **التعليم العالى والتنمية فى الوطن العربى** ، ١٩٨١م ، ص ٨٣ .

٦ - عبد الله بوبطانة : الإنفاق على التعليم العالى فى الوطن العربى مقارنا مع الإنفاق فى بعض الدول المتقدمة والنامية . **الدورة الرابعة والعشرون لمجلس اتحاد الجامعات العربية والمؤتمر العلمى** ، جامعة قطر الدوحة ، اكتوبر١٩٩١م ص ١٠ .

٧ - عزت عبد الموجود : بعض منهجيات إقتصاديات التعليم العالى، **الدورة الرابعة والعشرون لمجلس إتحادات الجامعات العربية والمؤتمر العلمى** ، جامعة قطر ، الدوحة ، اكتوبر ،١٩٩١م ،ص ١٣ .

٨ - **المرجع السابق** ، ص ١٤ .

٩ - **المرجع السابق** ، ص ١٥ .

١٠ - مأخوذ بتصرف من العشرى درويش ، مرجع سابق ، ص ص ٤١-٤٢ .

١١ - صائب الألوسى : " التعليم الجامعى فى دول الخليج العربية : واقعه ومؤثراته المستقبلية " **وقائع الندوة الفكرية الثانية لروساء ومديرى الجامعات فى الدول الأعضاء بمكتب التربية العربى لدول الخليج** ، جدة : جامعة الملك عبد العزيز ، ١٣-١٥ ابريل

١٩٨٥م ، ص ٧٨ .

12. UNESCO Statistical Yearbook, Op.Cit,4-5, 4-19. Paris, 2, 23.

١٣ - على لبيب ابراهيم وآخرون : تمويل التعليم العالى فى مصر من مصادر غير تقليدية ، تمويل التعليم العالى فى المنطقة العربية من مصادر غير تقليدية دراسات حالة عن مصر ، الاردن ، منطقة آسيا والباسفيك ، **قراءات حول التعليم العالى** ، العدد الثالث ، عمان : اليونسكو ، يونيو ١٩٩١م ، ص ١٨ .

14. UNESCO : Statistical Yearbook, Op, Cit., P 2-14.

١٥ - صبحى القاسم : التعليم العالى فى الوطن العربى ، الإجتماع السنوى الرابع للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربى " **مستقبل التعليم فى الوطن العربى**" ، عمان ١٢-١٤/٥/١٩٩٠م ، ص ٥ .

١٦ - عمر محمد عثمان : **آفاق تنمية التعليم العالى فى المنطقة العربية حتى عام ٢٠٠٠م** ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، باريس ، يونية ١٩٨٣م ، ص ٤١ .

١٧ - عبد الله بوبطانة : " **التعليم العالى فى الوطن العربى : القضايا والتوقعات** " ، عمان : مكتب اليونسكو الإقليمى فى الدول العربية ١٩٨٩م ، ص ٨٤ .

١٨ - صبحى القاسم : **مرجع سابق** ، ص ٦ .

١٩ - فريدريك هاربسون وتشارلز أ. مايرز : **التعليم والقوى البشرية ، إستراتيجيات تنمية الموارد البشرية** (ترجمة : ابراهيم حافظ) ، القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، ١٩٦٢م ، ص ص ١٤١ - ١٤٣ .

٢٠ - محمد سمير حسانين : **دراسات فى مشكلات التعليم الجامعى والعالى** ، طنطا : مطابع غباش ، ١٩٨٩م ، ص ٢٥٥ .

٢١ - عزت عبد الموجود : **مرجع سابق** ، ص ١٩ .

٢٢ - البنك الدولى : **مرجع سابق** ، ص ص١٠٢ - ١٠٤ .

٢٣ - أنور غالب السعيد . إتجاهات الإنفاق على التعليم العالى فى الأقطار

العربية ، **الدورة الرابعة والعشرون لمجلس اتحاد الجامعات العربية والمؤتمر العلمى** ، جامعة قطر ، الدوحة ، اكتوبر ١٩٩١م ، ص ص ١١ - ١٢ .

٢٤ - صبحى القاسم : مرجع سابق ، ص ١٢ .

٢٥ - جامعة قطر : المكتب الفنى للتطوير الجامعى : " **دراسة لمتوسط التكلفة السنوية لطلاب جامعة قطر وكلياتها للأعوام الدراسية من ٨٦/٨٥ - ٨٧/ ١٩٨٨م** ، ص ٦١ .

26. UNESCO : Statistical Yearbook,Op, Cit., PP 5.55-5.56.

27. Ibid, PP. 5.50 - 5.53.

٢٨ - مهدى المنجرة :" الثروة البشرية ، البحث العلمى ومستقبل العالم العربى" **من ثمار الفكر** ، العدد الثالث عشر ، جامعة قطر :١٩٨٩م صـ ٢٢٧ - ٢٤٦ .

٢٩ - محمد سمير حسانين : **مرجع سابق** ، ص ٢٥٩ .

٣٠ - جان كلود ايشر وتيبيري شوفالية : " إعادة النظر فى تمويل التعليم بعد الالزامى " **مستقبليات** ، المجلد الحادى والعشرون ، العدد (٢) ، عمان : مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية ، ١٩٩١م ، ص ٣١٢ .

٣١ - **المرجع السابق** ، ص ٣١٥ .

٣٢ - جمال أسد مزعل : **الإعتبارات الاقتصادية فى التعليم** ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، جامعة الموصل ،١٩٨٥م ، ص١٩٤ .

٣٣ - حمدى النشار: **الإدارة الجامعية ، التطوير والتوقعات** .القاهرة : اتحاد الجامعات العربية ، الأمانة العامة ، الجهاز المركزى للكتب الجامعية ،١٩٧٦م ، ص ٢٦٦ .

٣٤ - صلاح الدين جوهر : **إدارة المؤسسات الجامعية ، أسسها ومفاهيمها** ، القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٥م ، ص ١٩٩ .

٣٥ - **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

٣٦ - أنور غالب السعيد : **مرجع سابق** ، ص ٩ .

٣٧ - محمد منير مرسى : **التعليم العام فى البلاد العربية ، دراسة مقارنة** ، القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٢م ، ص ١٣٩ .

٣٨ - مأخوذ بتصرف من **مجلة التربية العربية الجديدة** : العدد الحادى عشر ، السنة السابعة ، سبتمبر/ديسمبر ١٩٨٠ .

٣٩ - أنور غالب السعيد : **مرجع سابق** ، ص ٨ .

٤٠ - العشرى درويش : **مرجع سابق** ، ص ٢٣ .

٤١ - جان كلود ايشر وتيبرى شوفاليه : **مرجع سابق** ، ص ٣١٥ .

٤٢ - جمال أسد مزعل : **مرجع سابق** ، ص ١٩٥ .

٤٣ - عزت عبد الموجود : **مرجع سابق** ، ص ١٧ .

٤٤ - عبد السلام المجالى : " التعليم الجامعى فى الأردن : فلسفة التمويل والإدارة " **وقائع الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديرى الجامعات فى الدول الأعضاء بمكتب التربية العربى** ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

٤٥ - عبد الله بوبطانة : " الإنفاق على التعليم العالى فى الوطن العربى مقارنا بالإنفاق فى بعض الدول المتقدمة والنامية " ، **مرجع سابق** ، ص ١١ .

٤٦ - جان كلود ايشر وتيبرى شوفالية ، **مرجع سابق** ، ص ٣١٢ .

٤٧ - عبد الله جمعة الكبيسى ، ومحمود مصطفى قمير : " دور مؤسسات التعليم العالى فى التنمية الإقتصادية للمجتمع " . فى اقتصاديات التعليم العالى فى الوطن العربى ومكانها من خطط التنمية ، **وقائع المؤتمر العلمى المصاحب للدورة الرابعة والعشرين لمجلس إتحاد الجامعات العربية المنعقد فى الفترة بين ٢٦ - ٣٠ أكتوبر ١٩٩١** ، جامعة قطر ، ص ٢١١ .

٤٨ - **المرجع السابق** ، ص ص ٢١٣ - ٢١٥ .

٤٩ - جان كلود ايشر وتيبرى شوفالية ، **مرجع سابق** ، ص ٣٢١ .

٥٠ - محمود مصطفى قمير: "التربية العربية بين التبعية والإبداعية " جامعة قطر : **سيمينار كلية التربية ، ١٩٩٣/٢/٢٥** م .

٥١ - دولة قطر ، وزارة المالية والبترول ، إدارة الشئون المالية ، **موازنة السنة المالية لجامعة قطر للسنوات من ٧٤/٧٣ حتى ٩٢/ ١٩٩٣م** .

ملحق (١)

يوضح أعداد الطلاب والمصروفات الفعلية للإنفاق على التعليم الجامعى فى دولة قطر من عام ٧٤/٧٣ - ١٩٩٣/٩٢م

السنة	عدد الطلاب	الرواتب والاجور	المصروفات الجارية	المصروفات الرأسمالية الثانوية	الإعتمادات المقررة للمشروعات
٧٤/٧٣	١٥٠	٣ر٩٥٩ر١٩٧	٤ر٣٦٢ر٥٠٠	٣ر١٧٥ر٠٠٠	-
٧٥/٧٤	٣١٠	٥ر٢٣٣ر١٨١	٢ر٦٤٢ر٧٠٩	١ر٧٦٩ر١١٨	-
٧٦/٧٥	٧٦٣	٧ر٣٥٩ر٤١٣	٣ر٦٥٥ر٦٨٤	١ر٣٨٦ر٨٩٤	٧٠ر٠٠٠ر٠٠٠
٧٧/٧٦	٩١٣	١٣ر٦٣٢ر٥٠٠	٧ر١٨٩ر٨٩١	٢ر٤٨١ر٢٣٥	٦ر٥٠٠ر٠٠٠
٧٨/٧٧	١٢٣٤	١٨ر٤٧٣ر٤٣٤	١١ر٩٩٦ر٣٠٧	٢ر٧٩٥ر٤٠٦	١٨١ر٠٨٦ر٧٠٠
٧٩/٧٨	١٥٦٤	٢٤ر٥٧٩ر١٨١	١٦ر٠٤٧ر٦٣٤	٤ر٢١٢ر١٢٥	٢١٦ر٠٠٠ر٠٠٠
٨٠/٧٩	٢٠٢٥	٢٧ر٨٩٧ر٩٠١	٢٣ر٦٨٩ر١٨٨	٧٨٠ر٨٦٨	٣٠٩ر٠٠٠ر٠٠٠
٨١/٨٠	٢٦٧٣	٣٦ر٤٠٩ر٢٢٤	٣٨ر٩١١ر٠٠٥	٢ر٤١٢ر٩١٢	٢٩٠ر٢٧٠ر٠٠٠
٨٢/٨١	٣٣٧٣	٥٢ر٤٥٢ر٦٤٠	٦٤ر٩٤٠ر٥٤٢	٢ر٨٣٥ر٠٠٠	-
٨٣/٨٢	٣٨١٥	١١٤ر٩٥٨ر٣١٠	٩١ر٣٨٤ر٦٢٧	٥ر٨٨٥ر٥١٥	٤٢٢ر٥٠٠ر٠٠٠
٨٤/٨٣	٤٠٦٥	٧٠ر١٦٧ر٣٩٠	٥١ر٤٩٦ر٤٣٧	١ر٩١٣ر٦٥٧	١٧٥ر٠٠٠ر٠٠٠
٨٥/٨٤	٤٦٥٨	١٠٤ر٣٩٥ر٩٢٠	٦٩ر٠٢٠ر٠٠٠	٤ر٢١٥ر٠٠٠	-
٨٦/٨٥	٥٠٥٧	٨٧ر٠٣١ر٧٩٦	٦٤ر٢٢٢ر٩٤٢	٢ر٨٣٦ر٨٢٠	٣٠٥ر٥٠٠ر٠٠٠
٨٧/٨٦	٤٩٤٠	٩٨ر٧٦٥ر٥١٦	٤٠ر٤٣٢ر٩٥٥	٢ر٣٥٥ر١٠٨	٤٤ر٠٠٠ر٠٠٠
٨٨/٨٧	٥٦٠٠	١٢ر٩٧٨ر٣٠٦	٤١ر٦٢٣ر٣٨٠	٣ر٣٢٣ر٨٣٧	-
٨٩/٨٨	٥٨٨٨	١٣٢ر٧٩٢ر٠١٥	٥٥ر٥١٦ر٦٤٩	١٢ر٨٣١ر٠٠٤	١٤ر٦٢٩ر١٥١
٩٠/٨٩	٦٠٨٢	١٠٩ر٢٢٢ر٨٩٠	٤٢ر٣٠٨ر٨٧٢	٩ر٢٦٤ر٨١٤	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠
٩١/٩٠	٦٤٦٩	١١٨ر٩٠٣ر٩٢٥	٤٩ر٠٠٩ر٨٢٥	٢ر٣١٢ر٠٨٦	٩ر٠٠٧ر٨١٤
٩٢/٩١	٦٧٠٩	١١٥ر٥٠٠ر٠٠٠	٧٢ر٣٦٩ر٦٠٠	١٣ر٩٩٠ر٠٠٠	-
٩٣/٩٢	٦٣٧٣	١٢٢ر٣٠٠ر٠٠٠	٦٩ر٩٧٩ر٦٠٠	١٤ر٥٣٠ر٠٠٠	٩ر٠٠٧ر٨١٤

* تم تركيب الجدول من موازنات السنوات المالية لجامعة قطر منذ عام ٧٤/٧٣ وحتى٩٣/٩٢م .